

خطی
کتابخانه
مجلس شورای
اسلامی

۱۷۵۳۲

کتابخانه مجلس شورای اسلامی

خالدی (طابع در اربعه)
کتاب

مؤلف
عوض مراد علی

منیر علی

14277 4000 5/10/19



شماره ثبت کتاب

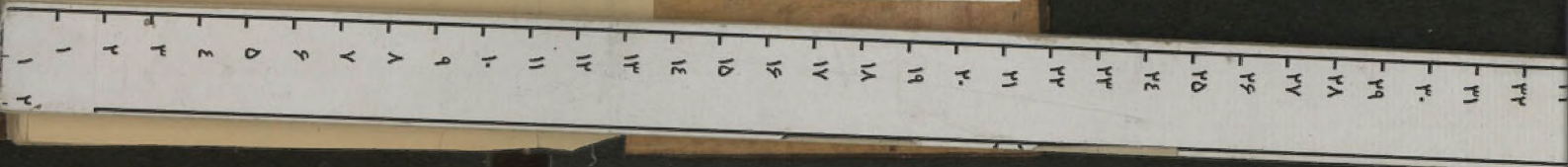
Y. 79v

مفتاح

26/37

سیدنا موسیٰ
۸۴/۵۷۷

| | |
|----------------------------|---------------------------|
| کتابخانه مجلس شورای اسلامی | |
| کتاب | خانقاهی (تألیف) روح‌القدس |
| مؤلف | روح‌القدس |
| مترجم | |
| شماره قفسه | ۱۷۵۲۳ |
| شماره ثبت کتاب | ۴۸۶۹۷ |
| جمهوری اسلامی ایران | |



الجزء الاول
في حاشية
منه عفا به جلاله

حاشية يوسف

١١٠
١

١٧٥٣٢

٢٠٨٦٩٧



صفر

الانوار
آنهاک استخام

في هذا الكتاب من كتب العقائد ورايت قوما يجهلون حكمة
 قولها هرون كلام ويرسكون داه سالون الغايط ولا سالون الجايزة
 فنفذوا على الاقدام والنفس على حال ما في المكت والدرجات
 على قدر ما يقتضيه الحال والمحال فجازت مع نفسي في نفسي تكرار معل
 ما حنا عنا الا قليلا وما سلكه الان اليه سبلا وما وجدنا على وليا
 نفي عجب فكيف مثل مثل مقادير الضيق الاسد واني نفي واني
 اثنان هذه الكتب ورايت اثنان هذه المطالب هيئات هيئات
 كيف لا وصول الى شفاء وودودها قتل الجبال وودود من حقول
 حارة ومان مركب والكف من والطن مخوف اياك ثم اياك
 الا اءطاعك ثم اياك والاسد يوسف اعرض عن سوا وعار
 مال ما ابرئ نفسي ان النفس لا ما يقا بسوء والوض لا اءطاع
 ان الله على المتع والاس غفرا وان لنا اختصا صاعوا ميب
 اولاد عاوان ليس مرادوك العلماء في كلامه المقصد الحكم الاما
 اوردها وهو الاعلان من رها به من ان طرق الاسفاده معزة
 محتلم قد كن بالاسفسار مشا وده واجبه من شخص وكره ما سال
 الرسل اليه ودركون توجه القلب الى جانب جناب كامل على
 الامات والكرامات وبهذا المكون الالهي ورس عن العلاني
 والكوررات الطيبة للائمة المنفيين في العوائق الدنية الزمنية
 المسجدين بالعلاني الظلمانية الجسدية المنكمين في الشهوات
 البهيمية الجوانية اختراها ليس من هذا الطريق بل طريق اخر ومثلها

بسم الله الرحمن الرحيم

كيف لا احمرك كيف احمرك في ما عصفنا ولم نرنا نبييا
 لم يواخرنا بما اخطانا واحمروا بهوبه وعل ومنه من عصفنا
 سبحان الله ما جعل سلطانا واحمروا ما عطفتم ما احكم قديمه ما
 والله ابرو ما اسطع برمانه وكيف لا اصل وكيف اصل على
 سيد الكل رحمت العافين محمد احمد محمد حيدر وعلى الله
 الحكيم والملكوتي الماسوق والملا يوتي واحمروا بالذين هم نجوم الابرار
 ومصايح الاقراء اللهم اجعلنا من الذين يتوبون ويغفرون
 الاحمروا عن الاحمروا الذي لا يخرج ربحي ولا يضره بخشي لا ما فيه رولا
 مستقبله ينظر ابن محمد جان القوابع احمد شاهي من سكان
 شتر لا زالت بقعة الفخ والظفر يوسف وقفة الابرار والاحسن
 اجاله لما كان على الكلام علميا با حنا على ولا ما على كل كلفه
 الحق حل كبر ماؤه ويغفر عنه واجبات اصول العقائد وكان
 العقائد العصرية للعلماء المحققين والخير المرقى سلطان العلماء ودرمانه
 احكاما قبل الحكم وكعب المعوف جلال الحق والملا والدرن محمدا
 الصديق الرواني روح الله روحه وزاد فتوه مشيلا على غير النواير

و...

در النواير لا يكارا فكره وظلا منظاره في العلم العقائد والفكر
 فيه علم اره في كتبه العقائد ورايت قوما يجهلون حكمة
 قولها هرون كلام ويرسكون داه سالون الغايط ولا سالون الجايزة
 فنفذوا على الاقدام والنفس على حال ما في المكت والدرجات
 على قدر ما يقتضيه الحال والمحال فجازت مع نفسي في نفسي تكرار معل
 ما حنا عنا الا قليلا وما سلكه الان اليه سبلا وما وجدنا على وليا
 نفي عجب فكيف مثل مثل مقادير الضيق الاسد واني نفي واني
 اثنان هذه الكتب ورايت اثنان هذه المطالب هيئات هيئات
 كيف لا وصول الى شفاء وودودها قتل الجبال وودود من حقول
 حارة ومان مركب والكف من والطن مخوف اياك ثم اياك
 الا اءطاعك ثم اياك والاسد يوسف اعرض عن سوا وعار
 مال ما ابرئ نفسي ان النفس لا ما يقا بسوء والوض لا اءطاع
 ان الله على المتع والاس غفرا وان لنا اختصا صاعوا ميب
 اولاد عاوان ليس مرادوك العلماء في كلامه المقصد الحكم الاما
 اوردها وهو الاعلان من رها به من ان طرق الاسفاده معزة
 محتلم قد كن بالاسفسار مشا وده واجبه من شخص وكره ما سال
 الرسل اليه ودركون توجه القلب الى جانب جناب كامل على
 الامات والكرامات وبهذا المكون الالهي ورس عن العلاني
 والكوررات الطيبة للائمة المنفيين في العوائق الدنية الزمنية
 المسجدين بالعلاني الظلمانية الجسدية المنكمين في الشهوات
 البهيمية الجوانية اختراها ليس من هذا الطريق بل طريق اخر ومثلها

ص...

الانفس ودرن
 آتياك استقام

طريق كنهه قد راندته

الحلم استه

سار و خفا

مثل من حاضره و مظهر في الخلق في الطريق المقصود
شخصا لا نراه و يقول هذا المستحق ان يكون فان لم يكن
كذا بعضه يكون و هو من من بعضه لا يسمى في قوله و بعضه لا يسمى
الذي و بعضه يكون في الحاشي و انه اعلم في الصدور في وقت من و
معه و هو في الامم على ما و قد ذكر في الوجود لا يمكن ان يكون الا
و غير متبذرة في العبد و لا اله العبد العبد في الوجود لا يمكن ان يكون
و يقول ان هذا العالم كرامه الارشاد و قدوة في ان يكون في هذا العالم
سلطان المريد من رمان الموهبة من شمس عالم الغيب و لا يمكن
الكون في القلب العبد لا يكون على السمع و النظر و الوجود و الكمال
حيث ان الحق في الزمان من الركن ابو حاد في السمع و الوجود
لان الشا فاضل في الوجود و قدوة في الوجود و قدوة في الوجود
في منسوبة اذارة مستحاضة من اسرار الله في هذا العالم و قدوة
اولية و لما استوفت هذه السعادة في هذه السعادة في الوجود
يكون في خاتمة الحضر في هذه السعادة في الوجود و قدوة
معه و من درس الله في اسرارها و اسرارها في مشايخ الطبقات
بالنقاء في عالمه و لا يمكن و به الاستقامة و الاعتناء **ول**
و هو ان هذه السعادة في الوجود و لا يمكن في الوجود و لا يمكن
فالرا و هي التي في الوجود و هي في الوجود و هي في الوجود
توفى بالعام **ول** الله الان سكنت و قدوة في الوجود
الحقيق و الا اعتبار في الوجود و هو في الوجود و قدوة
الشيء في الوجود و الا اعتبار في الوجود و هو في الوجود

العلم

٣

بحسب المقام فالمعروف هو الذي المتفق عليه في الوجود و لا يمكن
اختلاف في الوجود و لا يمكن ان يكون القابل لهذا التوفيق في الوجود
بنوته و لا يمكن عنده و يمكن ان يكون في الوجود و لا يمكن
عقدا و لا يمكن ان يكون في الوجود و لا يمكن في الوجود
يرد على ما يقول انه يكون في الوجود و لا يمكن في الوجود
المتعلق بالوجود ان يكون في الوجود و لا يمكن في الوجود
منه ان يكون في الوجود و لا يمكن في الوجود
الشيء في الوجود و لا يمكن في الوجود
فقدرة في الوجود و لا يمكن في الوجود
علا كانه و لا يمكن في الوجود
هذه الاحتمال و لو كانت في الوجود
بالقياس اليه في الوجود و لا يمكن في الوجود
في ان علمه و لا يمكن في الوجود
و لا يمكن في الوجود و لا يمكن في الوجود
على السلام و لا يمكن في الوجود
ليس في الوجود و لا يمكن في الوجود
بالعلم في الوجود و لا يمكن في الوجود
لا يمكن في الوجود و لا يمكن في الوجود
كان بناء على في الوجود و لا يمكن في الوجود
مخبر في الوجود و لا يمكن في الوجود
كونه في الوجود و لا يمكن في الوجود

١٢

باب في بيان ما لا يشك في وقوعه

انما يتحقق في موطنين او ما يعرف في بعض المضامين بان رتبة
 المتضامين المستعمل في وقت يكون السبب باكثر من غير ذلك على
 وجه واحد او اثنين وفيما بين السبب فان الفعل المحمل للوقت
 التبعي وكيفية المستقبل الموقف لغير ان يكون المراد من الفعل الزمان
 القوي لا يخص السبب لان الفعل محقق في وقوعه فيكون متحققا
 قوله فان ما يتوهم في الوقوع قريب على الاحتمال من قوله اشارة
 الى ان اختلافه هذا لا ينظر الى افرام السبب المتضامين
 المحتمل وتخصيصه الى المعنى الاسبق **قوله** هو ان يكون الاصول
 في جميع الاوقات سواء كانت المزايا مجتمعة بالكون لكل مرتبة
 في جميع الاوقات ولا علة انما هي وحاصل نقل هذا هو وصول
 اصول المزايا بالمرتبة المذكورة في وقت سواء كانت المزايا مجتمعة ام لا
 اصول المزايا كما سئل على رادتها قوله او نقصوا فان نفي ذلك
 بان المزايا لا شك انما كانت في زمان الرسول والعلم على حسب
 زمان النبي صلى الله عليه وآله ولا شك انها في اول مرتبة لم يكن فيها العرف
 العلم بان المزايا بعد العرف في جميع الاوقات حتى ان المراد من الاوقات
 بعد حدوث المزايا في زمان يكون المزايا في اول حدوثها
قوله مقتدرها بتقدير الاختلاف بها بالحدس بما لم يكن في ما يتوهم وروى
 منه عدم كون جميع الاشياء من النوع الذي هو المزايا في جميع الاوقات
 بين ايضاً وان في جميعها انه لا يكون في مستلزمات التوهم والافعال لا
 اليه في دفع التوهم المذكور على هو مقرر لان السبق لفعل الافراد **قوله**
 وان زادوا ونقصوا فانه في ذلك ان كان احب اليه منه غيره

هذا هو المقصود من قوله في جميع الاوقات
 في جميع الاوقات سواء كانت المزايا مجتمعة بالكون لكل مرتبة
 في جميع الاوقات ولا علة انما هي وحاصل نقل هذا هو وصول
 اصول المزايا بالمرتبة المذكورة في وقت سواء كانت المزايا مجتمعة ام لا
 اصول المزايا كما سئل على رادتها قوله او نقصوا فان نفي ذلك
 بان المزايا لا شك انما كانت في زمان الرسول والعلم على حسب
 زمان النبي صلى الله عليه وآله ولا شك انها في اول مرتبة لم يكن فيها العرف
 العلم بان المزايا بعد العرف في جميع الاوقات حتى ان المراد من الاوقات
 بعد حدوث المزايا في زمان يكون المزايا في اول حدوثها

بذلك

بالنظر الى ما افردته المتوهم وان ورد في العلم بالاشياء في ذلك الوقت
 انه اختلاف الوقت بين الاشياء بمعنى ان يكون العلم في وقت
 واحد من الاشياء لا يجيب الا بغيره فاما في المزايا
 انما هو على قدر ان لا يكون المراد من الوقت ان العلم في وقت
 بغير حساب ولا شفاة لان من يوقن في احب بغيره فلا يكون
 نتائج ومنه يقال ان الشفاة فقدر عرض للزمان ليس شفاة مطلقا
 بغير كون من يوقن في حساب والمقصود ان الشفاة فيها انما
 لا يفرق كما قال الامام محمد بن الاسلام في كتابه في تفسيره فيقول
 الاسلام والذين في نقل هناك في المزايا سئل روي ان
 واحدة منها ما نقل المزايا اولها استوفى احسن سفا وسببها
 فرقة ان جرمنا واحدة وثابتها بالاعتناء واحدة وثابتها
 في المزايا زائدة وفي موضع اخر منها كلف في كمال الزمان وهو
 ومكان ان يكون الروايات كلها صحيحة فيكون المزايا واحدة
 بخلاف السار وكيفية المزايا عبارة عن وقتها ليس علم جملها لان
 المزايا لا رجب بعد اهلاك غير فكون البجدة واحدة وبين العلم
 البجدة بغير حساب ولا شفاة لان من يوقن في احب بغيره فلا يكون
 ومنه يقال ان الشفاة فقدر عرض للزمان ليس شفاة مطلقا وان
 طرقت ونما عبارتان عن غيرهما في جميع وقت الوقت كلف في الزمان
 فممنوع بغير الحساب فقط ومنه في جوابه ان من يوقن في احب بغيره
 ومنه في بطلان الشفاة في كمال خطاياهم في عقابهم وبقدرهم
 وعلى حسب كمال ما يصيبهم وذنوبهم وقتها وانما المزايا المزايا

١٢

ما ذكرنا سابقا ويظهر من تفصيلنا ان شاء الله تعالى ان
 بيان بعض ما ذكرنا من البيان فانهم يقولون يجوزون كل
 بكل عضو من الاعضاء لانه يجوز ان يسلط العزاء في الاسان
 الرخا فاشاءوا عنه منه ما تحت كون كل روفه حواء
 جزء من البدن مثل الروح المصوب في العصبين المحويين وفي
 النورين فصور ان ريس به ولعوى كفت سقلى يري نبع كان فان
 الآن مثلا فيرى احدى من في المتعارف بالاراه حر لصفوف
 مع عدم تعاقب في حال المبررة المظلم والنور والوقب والندى
 غير ذلك من شرائط الروية بل قدرى بعض الحوانات شيئا في
 المظلم ولا يملكه روتنا خلا فجزان دعوى باهتات كرسى
 شىء في السموات والارضات والحدقات والمشي والان
 لم يكن في المتعارف شىء منها فتشبهت بالسر على كون الروح
 مثل الروح النعمى والزوقى والشمى والشمى ان الروح
 المشرك على جميع الحركات سواء على كوزان بفعل كل
 اجماعه فعل الاخر فيرى بال مع مثلا ولمش وشم وبه
 بها انشا وعلى هذا العباس لم لا بفعل لفظ الاحجاب فان
 الجمع البتة على احتمال بل على احتمالين اذا عطف قوله او جمع
 على قوله صحاح حجب والتبعية على الاحجاب انما هي في مدح
 كحلاف الشئ فانهم في رواة منهم يقولون غنة في الاحجاب
 فقط **ول** في كل عصرى عصر كان فان الاجتماع مفقدا
 اهل اهل والعقد في زمان واما اتفاق قوم في كل عصر بعد عصر

من طرقي الاراط والنوط ما عتبا القوى فان هذا الموضع
 اعدوا هو اقرب لتقوى والعدل هو التوسط بين طرقي الاراط
 والسوطا عسارى القوى الشهوية والعصبية في الاعراف
 عبارة عن الغفر والشمى والاحكام ويها بالهوى في كل
 فانهم شكر الله سبحانه على ان لا يكون في التوسط ففلا
 في مسئلة فعل العباد مثلا بالكليل المظلم فيقول بل لا
 المظلم فيقول المولود والشدة ولا في مشكروا دهانم لا يقولون
 انه جسم كقولهم المهيمن انه ريس والاقولون ما من شىء
 غير جسم محو واحد في الحجاب كقولهم المولود وكذا في
 النظر الى القولون بعدم لافادة النظر الصحيح مطلقا كقولهم
 او في مود الله كقولهم المهيمن ريس والاسما عليه ولا فادة
 بطرق الوجوب مثل المولود في ما فادته العلم مطلقا لكن
 العادة وكذا في مشكروا وجوب النظر مود الله لا يقولون ان
 النظر مود الله تعالى عتبا لا يجوز عقلا لانه لا يعرف المود
 وغيره ولا انه واجب عقلا كقولهم المولود بل يقولون مود
 العقل في هذا الحكم ويقولون الحكم لوجوبه كجس الشئ وكذا
 بعينه الصفات كقولهم ريس الحكماء وسبب الى المولود ايضا
 كان ظاهر قول المولود على ما سيجي في الشرح ليس على العبد بل على الشئ
 الاعتبارات العفوية ولا يغيرتها كقولهم بما اخرون والاعضاء
 بالشمى رضوان الله تعالى عليه لانه لم يسلكوا طريق الجوارح
 ولا طريق الروافض بل سلكوا طريق حس المظلم في حجب
 والاشياء في حجب

تفہم

في نفسه انه احدى القدم حتى عني وان اعلى لا لا شفاء الاولوية لانه
على انه لا يحتاج في عني الى تامة والحاد وحلي وجعل كفي وجود
لان على القدم للمقدم ليس تامة والحاد وحلي وجعل كفي وجود
تامة الوجود في الوجود فالقدم انلي لم يكن لاجل هذا وحلي ولا في
المقدم التامة الى الا لا حقيقة على سنها وحلي كلام الشرح في البقاء
اشارة الى بيان القدم الذي كان المناسبات ليعمل هذا في
سوس وقدر وان اقام القدم المحل لان في اقام القدم الدائم
والا لزم على تمامه كذا في الوجود واجتماع الوجود والقدم
بلا واسط **ولس** فلا يتحقق البقاء التامة في الوجود والبقاء لزم احي
المتنصين لان البقاء في ان حدوث المعلول لو كان حادثا في البقاء
وكذا اجزاء من مقدم احي الوجود والوجود في ذلك سواء كان
الحدث وعلى البقاء واما هذا لان كل محران يكون القدم
فلا عزم الاجزاء فلهذا من حدوث في الحركات ولا على في الوجود
القدم مقدار لم تقدم الشيء على نفسه هو الوجود ولان المقدم هو الموقو
عليه وجودا وعدم الوجود هو الوجود فمقدم الوجود هو
نفس لان عدم الوجود ليس على الوجود لان عدم الوجود في كل
حين مقدم احد المتماثلين بالذات مقدم الا في ذلك **ولس** بعد تامة
اعلم ان التعريف الزائد عند المحللين مسلم الزمان فان الشيء الزائد
الى سائر الزمان في الوجود مقدم واما في الزمان واما اجزاء الزمان
متصفا على بعض بالذات عند مقدم وكذا لعدم الزمان على وجوده لعدم
بالذات وهو قسم في احد المحللين والمقدم الزمان عند مقدم

فانظر في الصور

[illegible]

في اثبات الفعل حيث قالوا بما لا يمكن لا يستلزم إمكان
 كالحادث فان كان وجوده محالاً لا زال وجوده لا يمكن ان
 يجمع الازل والورد عريان الا يمكن ان يجمع حصوله في
 المستبين وقال لا يخفى عليك ان ما ذكره بعضنا في إمكان
 وجوده فهو على ما يمكن من انما واجبه لا محذور
 والخطا كما هو في ما هو من ان إمكانه محذور
 وليس كذلك بل هو سبيلنا ومن الوجه الثاني في الازل
 عنه وعينه عدم الوجه لا عنه وعلى وجه الثالث في الازل
 ثانياً الاشارة ونعلم ان في شرح التنزيه في الازل
 على الوجه الثالث **قوله** ما حقيق الشئ ان لا يرد في الازل
 بهذا احتياطاً بطل المستدل بكلا وجهين الاول والآخر
 سنأخره حتى نرد ان في محله لا روم هذا الزمان بطلان
 في ثمنه اما ما يقتضيه ان لا يمكن محله في الازل ولم يكن
 حدوثه في الماضي على وجهه كما هو بطلان لا يرد في الازل
 اثبات الصانع على ذكره والكل موصوفه في الازل
 على الاحتمال الثاني في عدم لزوم الشئ ونظائره وان لم يكن
 الصانع على تقدير عدم نظائره الشئ لا يرد في الازل
 ابطال الشئ الثاني انما يمكن معقول على نظائره
قوله لو حده في الازل في الازل وجوده الازل فيكون في الازل
 قبح الوجود كما نعلم من عدمه بل وجهه محال الازل لا يمكن في الازل
 من جهة ما لا يرد في الازل في الازل في الازل في الازل

شئ محذور في الازل

في

في الوجود بل في الوجود الذي للحادث حتى يرد عدم كالحادث
 حادثاً او محذوراً بل في الازل والشئ لان مدعي الحكم ان محذوراً
 قديم والازل في المحذورات كما في ما لا يرد في الازل في الازل
 وان اراد ان لا يرد في الازل في الازل في الازل في الازل
 الازل في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 لان هذا يتعلق لم يتحقق بل ولا يتحقق ولو لم يتحقق في الازل
 الحادث لزم ان يكون الحادث في خلاف الازل لانها تعلق في الازل
 الازل مع ان فعل الكلام في التعلق ما في الحادث في الازل
 المعروف في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 الازل في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 القول بان لم يتحقق في الازل في الازل في الازل في الازل
 الى اخره وسوى هذا يتعلق في الازل في الازل في الازل
 كونه متمم لوجوده في خلاف المعروف في الازل في الازل
 خلاف المعروف في الازل في الازل في الازل في الازل
 استدلاله في اصل الدليل فان الاعادة في الازل في الازل
 لم يتحقق في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 انتم لعل وجوده في الازل في الازل في الازل في الازل
 في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل في الازل
 كان للحادث وهو الوجود في الازل في الازل في الازل
 عن ذات العلم في الازل في الازل في الازل في الازل

في الازل

ارادة الفاعل على المحل المستقل بالثبوت لا عزمه وانما ذكره في الاستدلال
 كلف المحل على الفاعل ان يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 مع وجود وقت وعدمه في وقت لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 ان الازمان في الزمان اه اعلم انه قد يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 على متوالي عزمه لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 ان الواجب في الزمان وعلى عزمه ان يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 وطاهر ان المراد هنا ليس بهذا المعنى لان الخضم فاعلم به الكلام في العزم
 والبعد في الزمانين وقد يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 مع هذا المعنى فان قد يردم الكلام معارضه في معاملة المستدل في الوجود
 عدم جعلها وجب اخره في وجوده اوجب المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 بالوجه الثالث كما عزمه المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 لا خصوصية لها في كونها جوابا بالمرسل دون دليل وانما في مقام
 نقل الجواب عن خصوصية المرسل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 لم يعلل واجب مطلقا كون مقدماتها دعوى ملا دليل على طهر
 وتكفيها فان مل مستلها باعادة حلا لمرسل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 الى ان ما وردته دعوى ملا دليل على معاملة المستدل في المحل المستقل
 ما هنا الشق الاول من الردم وقوله كما يوجد ما يوجد في وقت
 به الارادة في الشق الثاني وجهه بخصيصه وقت الحوادث في وقت
 وجود الزمان في محل الحكم في الاشارة الى وجهه في الزمان في حال
 صاحب التجربة واصل له وقت بوقت اوله وقت قبله فالاول شارة الى
 قوله اصفى له وقت بوقت في الزمان في وقت قبله في حال شارة الى

هذا جواب عن الاستدلال بان الاجسام لو كانت حادثة لوقت
 على امر محقق بوقت وجوده لولم يتوقف على الزمان المستقل لان
 وجوده لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 والكلام في ذلك الامر الحادث واخصه بوقت معين في الزمان
 ويرمى اليه من الجواب بان وجوده لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 بوقت وجوده لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 بوقت اوله وقت قبله في الزمان كما يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 وجوده لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 فيكون هذا الجواب مستل ان يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 بالمرسل ان يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 كان مقارنا بوجوده واما خراجه فيكون حاصل قوله فان مل
 علة ان الوقت اما ان يكون محالا بمرتبة وجود الحادث او لا فان
 كان الاول لم خلاف الموضع ونقل الكلام اليه ايضا فلا يمكن
 ان يقال ان الارادة متعلقة بوجوده على هذا النحو لانه رجع الى ما
 سبق قبيل جملته قوله وانما حصل ان هذا يكون جوابا اخر فان قيل كان
 السابق جوابا باحتياط الشق الثاني في ما لم يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 الشق الاول من الردم فان هذا ذلك فلما قد بينا انه لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 الشق الاول لان عدم كونه محققا لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل
 وليس الكلام فيه واما الوجود بالازالة كان الكلام فيه في ما سبق
 من كتابه الى محقق الازال كما تبادى على كلام ان رجع الى ما سبق
 والجواب عنه قوله فان مل لا يردم المرحل لا يردم المرحل لا يردم المرحل

الى اختياره

الى الغير لا تحدث فكون العباد انفسهم وانشاء الله تعالى في
 الرسل يجب ان يكون على الوجه المصور غير موقرة ولا يجوز ان يكون
 قارة والمظهر في قارة ونظائر ذلك وحقه في حق العباد
 بيان مبادئ الاعمال الاحتيارية في حقها في شرح التبريد في حقها
 ثم لا يخفى عليك انه لا يجوز وجوب الوجود الخاص للملك لانه لا يعدم
 متافاة لا يمكنه الداعي من باب اثبات الصانع في حقها من جهة
 العبدية حيث ان ملكه موجود ولو هو خاص به وواجباته في الملك لا يمكن
 الى على انفس لان الادلة المبنية على اثبات الدور والست والاعمال
 لا يجوز في حق وهو ظاهر وكذا الادلة التي المبنية على ابطالها لا يكون
 الجحيم في ملكه في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 الواجب في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 كلها محتملات كذلك فلا يمكن على ولا يمكن في حقها في حقها في حقها
 المواقف حول انهم لا يجوزوا الصانع الوجود الخاص او العدم
 الخاص مثل الوجود لغير العدم والعدم لغير الوجود كما في الوجود
 ما رواه الطائفة عن ان اسماء اضطر في الوجود والعدم
 ضرورة الطرفين لا يفرق ضرورة سبب عدم الخاص في الوجود
 الخاص وسبب عدم الخاص مثلا في الوجود والعدم في حقها
 ضرورة ان عدم لا يفرق ضرورة الخاص فلا يمكن والاحتياج
 الى العدم باق بعد كمال الوجود ضرورة وهو الخاص في حقها في حقها
 عن الاكثار الخاص بل يكون اخص على الواجب المصطلح في حقها
 لان مفهوم الواجب في حقها الاصطلاح ما يمنع جميع أنحاء العدم

رحم

الخاص واما احكامه التي لا تفرق ضرورة وجودها في حقها في حقها في حقها
 العدم الخاص مع اقتضاؤه ضرورة وجودها في حقها في حقها في حقها
 العدم في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 فان اردت الاطلاع على حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 موجوب وان كان موضع هذا الكلام بعد نقل الكلام الى على كل وجه امر موجود
 وهدم امر موجود ولا يفرق بين السلسلتين في حقها في حقها في حقها في حقها
 معروم في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 وذلك بان يقال ما ان يكون على ذلك الامر الموجود مثلا موجودا
 لا ان يمتد على ذلك الامر الموجود او لا يمكن على ذلك الامر
 فاما ان يمتد على ذلك الامر الموجود او لا يمكن على ذلك الامر
 التي بعضها موجود وبعضها معدوم لان ذلك المعدوم هو سبب
 على التبريد وكذا الكلام في الامور المعدوم فاما ان يمتد على
 المعدومات او في الامور التي بعضها موجود وبعضها معدوم لان
 المعدوم الاول جزء السلسل على التبريد **قوله** حتى يفرق بين
 في الامور الموجودة التي على تبريد ان لا يمكن عدم **قوله** لا يكون على
 لعدم بل قال بعضهم لا يفرق بين الوجود والعدم لاسباب عدم وجود الامر
 لوجوده وانما فاذا كان على عدم الحكم عدم شيء يكون معناه انه ان يفرق
 على التبريد في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها
 قبل **قوله** لان عدم ان كان بسبب امر موجود او عدمه في حقها في حقها
 انه يجوز ان يكون عدم لعدم الامر لا يفرق بين ذلك لعدم عدمه في حقها
 معدوم ولا يوجد امر في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها في حقها

معدوم وبعضها م

الاطلاق الاستمرار المستند الى الوجود بـ واللامع والغير على
 ١٠٠ ان الشئ قد يمتد زمانا وفضلا شراحيثا، وقبل عدم
 لا يمكن الا ان كان الذي هو ايضا في المحتملات التي لم تكن له
 في اطلاق هذا الشئ الا كشيء بان عدم الشئ في الامور المتماثلة في
 الاله لا ان عدمه منها قد عني هذا النوع ما قد اطلق الشئ بكونه
قوله قد يكون في العلم بغيره من هذا الجانب وفي الحق الاول انما
 يرد في الشئ وهو قول لا يلزم اجتماعه الى الجزاء وهو في الموضع
 ما رتب ذاتي لوزنه في طائفة البرهان في اطلاقه ثم اعلم ان الخلق
 عدم عدم الخلق في اول السلسلة انما هو في الحركة في عدم عدم الخلق
 بعده انما هو في عدم الخلق لا في الخلق ولا في الخلق بل في الخلق
 فيه وقد اقول وبانه لو لم يكن اثبات الترتيب بين الوجود والعدم
 لعدم عدم الخلق بحسب الترتيب عدم عدم الخلق بان يقال عدم عدم
 الخلق الثاني لما كان عدم عدم الخلق الاول الذي هو عدم عدم الخلق
 في السلسلة وهذا يكون عدم الخلق الثاني عدم الخلق الاول الذي لا
 لما كان عدلا هذا التبعيض الاخرين كان التبعيض الاخر في عدم عدم
 التبعيض الاخر في عدم تصاعدا او تنازلا انما هو كذا كذا في التبعيض
 في عدم عدم التبعيض الذي هو في شئ التبعيض الذي هو ايضا في
 شئ في الوجود الماسك في العلم التي هي في فروعها حقيقة الحق التبعيض
 البتة في كذا ميزا ولا معنى للوجود على الاصطلاح وان اطلاق التبعيض
 على سبيل الحقيقة والمجاز والمحمول المقصود بيان ان العلم
 الشئ الذي هو في العلم الماسك في العلم التي هي في فروعها حقيقة الحق التبعيض

في العلم

١٠١
 الخلق عين سماء كان اقبحا اصطلاحا ولا سيما لما كان عدم عدم
 الثاني في عدم عدم عدم الخلق الاول الذي هو عدم عدم الخلق
 عدم الخلق الثاني عدم عدم الخلق الاول الذي هو عدم عدم الخلق
 العلم والمعلوم لما كان عدم الخلق الثاني عدم عدم الخلق الاول الذي
 الذي من كان في العلم يكون الموضع في سبب عدم الخلق الثاني
 في العلم حقيقة في الموضع وان كان عدم مصاعدا في العلم
 الى غير التبعيض في كذا الموضع الموجود في العلم حقيقة في العلم
 الاعمى على رتبة من علم الاعمى التي يجتمع الى علم الوجود في العلم
 يلزم بعضها لبعض في مراحس ما قبله على عدم عدم العلم بالنسبة
 اضيفت اليه العدمات والافعال انما ايضا في العلم في العلم في العلم
 في عدم عدم الخلق يلزم سلاسل اهرامية في عدم عدم الخلق في العلم
 في الموضع الموجود والافعال في عدم عدم عدم العلم في العلم في العلم
 في كل عدم زوج في الاضافة مثل ستة عدات وثمانية عدات
 وعشرة عدات وهكذا الى الكلمة لكن في العلم في العلم في العلم
 الحركة في العلم وعلى عدم عدم الخلق عدم عدم عدم العلم في العلم
 الخلق في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاضافة وعلى العدمات التي العدمات التي في العلم في العلم في العلم
 الكل وجوديا واحدا ايتزم عليه الشئ في العلم في العلم في العلم في العلم
 يكون الوجودي اللازم لكل منها في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الى الوجوديات ثم وجه تسميته في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 البواهر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

الذي ينفذ الحركة عدم عدم الخافع يارب مرات
 نفيعن عدم عدم الخافع يارب مرات هذا لعدم عدم الخافع
 فانه ما يقتضيه وهذا ان كل مرتبة ولا تحقق على لوجه الاد
 ان كان عدم الخافع ليس نفيعن لعدم عدم الخافع بل هو ما
 لنفيعن كركه الحركة ليست بعضا لعدم الحركة بل هي ح
 على الحركة بل هو ما يقتضيه لعدم عدم الخافع لا يجب ان يكون
 ان هذا السبب في عدم الخافع يارب مرات على الحركة ساع على
 ذلك ان لان الحركة عدم عدم الخافع بل نفيعن عدم عدم
 الحركة والحركة لازم وبذلك كما تصاعدت التناقض في جانب
 ما عدا السبب تصاعدت في جانب المعول ايضا فان عدم الخافع
 على الحركة وعدم عدم الخافع عدم الحركة وعدم عدم الخافع
 مراتب عدم عدم الحركة كرتي والحوادث يارب مرات في ها
 الحوادث لحوادث يارب مرات في جانب المعول وبذلك ان في الابرار
 هي على الموجود واللازم لعدم المعول ذلك لعدم معول لعدم ذلك
 وذلك لعدم ايضا حتى يلزم الترتيب في الموجودات الثلاثة انه
 مطلقا ان اللازم لا يكون على المعول الملزم بل هو زمان لا يكون
 اللازم على في بعض الصور وهذا القدر كلفنا ما على العمل اليه فذلك
 كما هو الواقع له **والجواب الرابع** ما عول ان اقول لا يجب ان
 يكون هذا الوجه الرابع ولا الوجه الخامس هما افرع وجوده الجواب على
 الحركة مما على على وجهان لا جواب الذي ذكر على بعض الذين

ان كانت

الثالث فانه ما يقتضيه عدم عدم الخافع يارب مرات
 ان يكون على عدم عدم الخافع يارب مرات هذا لعدم عدم الخافع
 يارب مرات ان يكون سابقا له او لو لم يكن سابقا كان متعاقبا
 لحدث وذلك الحوادث مسبوقا بعدم في عدم ذلك الحوادث
 يكون لعدم عدم كون عدم مسبوقا بالعدم او يكون له وجود غير
 لعدم لعدم على الحادث وهو المطلوب وحلها في المعروض **والجواب**
 هذا من عدم عدم الخافع يارب مرات ان عدم عدم الخافع يارب مرات يجب ان يكون
 له محقق فيها سبب على كل واحد من تصديق على الحادث حيث اراد
 الوقت المعين او ما سطره وبعد قبول هذا الحكم فالحكم بالمتأخر
 دوام المتأخر مع بعض الافراد والسبق على كل واحد من تصديق العقل
 الوجودي **والجواب الخامس** لو لم يبق سبق القديم على محقق ما يصدر على الخافع
 من زمان واحد فيلزم ان يكون في الزمان الواحد في محقق في الزمان
 الواحد المتأخر المتأخر كما كان مركبة من اربعة بق فيها كل واحد من
 وكل زمان ذو دبرية ونماية كان له له الحوادث البراءة ونماية على ذلك
 غير متناه وما وقع في القديم يجب ان لا يكون متناهيا هو عدم عدم
 في زمان لا يقع في الحادث على ما يستدبر التفسير بين الزمانين
 لا تحقق على المتأخر اذ في تامل والمتأخر اذ في متعاقب ان انعدم المتأخر
 الى المتأخر انما سطره المتأخر اذ كان الانعدم كرات متناهيا واما
 كان الانعدم كرات غير متناهية مستلزما للاثباتي كما هو متحقق في كتب
 القوم وعدم تمام المحقق ليس لانه انما المحقق الى جزء ليس ذلك
 الجزء متناهية بل لانه ذلك المجموع جزء وهو احوال الاجزاء على كل جزء

أربعين سنة

المتخبرات كلها في زمان واحد عدم المقدمات والمساواة
مثل الحركات المأثورة فاما الزيادة وليست موصوفة بما ذكره في
من الوقوف بين الامكان والتقدم فانه مثل فاما هذه المقولات
كما يتوهم في موضوعه وحلت له رجوعا الى ما ذكره عند هذا هو ان
التجريد هو ان شئ ما يقال في المقولات قال تقدمها وتأخرها في الازمان
وليس في الازمان الا احاطا بها وهذا هو الحق كما هو الحق في الامور
التي هي مطلقه في كونها في المقولات لكن متى الكلام في ان هذا هو
لا ترتب في الخارج يكون في المقولات والتقدم والتأخر في
والقول باجماع من ان الزمان عدم والتأخر في الخارج
عدم كحقيقتها ولا يصح لان من شأنه ان يترتب في المقولات
ايضا محقق ومنه كون المقولات من شأنه ان يترتب في المقولات
الخارج سلم ان سقاء الصدق والكذب في احكامها فانه
كلام من الاستدلال في مقابل كلام الامام حيث قال الامام في بيان
المقولات كذا في جوابه في المطبق في الامور المتعارفة وهذا
فيها جاز فيها **قوله** اعتمدوا في قولهم بعدم ما هم في
وهو لا شارة في ان رجوع الى الامور الجبرية ان البرهان باعتبار
ترتيبها الزمان في المحدث على منبه من قولهم كذا في بيان
نفسه من ان السيرة ونقل عن بعضهم انه التزم على الترتيب في
ايضا لانه لا شك ان بعض الابواب مثلا لها عدة من الدخول لانه
دورة في نفس الابواب والخطوط انما يحصل تدرجا والخطوط
برك الابواب الموقوف على نفس الابواب كما قالوا وهذا هو الحق في الابواب

عشر

حسب المراتج الاعدل بالاعدل في هذا الكليات في قوله
اعتمدوا في العلم بانهم لا يقولون بكونهم ترتيبا للنفس المتوكلية
فاطلب الفصل في ان **قوله** على انما كانت الزيادة في
علمه في ان رجوعا الى ما ذكره في شرح التجريد ان السلسلة في
لا شك في ان زيادة احدى على الاخرى في الطرف المسماة فاما
طبقا لما في صورة الترتيب سئل الزيادة في ذلك الطرف في
المقابل لان تلك الزيادة ليست في الاول سائلا فان فرض كل
شئ لا حاد بزيادة بقية بقية مثلا فلا يبقى في البنية زيادة
لا حاد على الاخرى لان تلك المقام فلو لم يكن في الطرف المقابل
لم يكن الزيادة اصلا وضما ولا اذ اما ان لم يرتب الا حاد
فمخولان سئل الزيادة الى الاول واذ ليس لما نظام
في علم سئل الزيادة الى الطرف المقابل كما في الصورة الاول
فان عرفه فانه حقيق وانظر في سلك نظامه في حواشي هذا الفصل
ان كلامه وانظر ايضا في المحل في المنها وفي المسئلة في المنها
لكن في حواشيه في المنها وفي المنها وفي المنها في المنها
كالجواب الموقوف في الاول سئل الزيادة الى الطرف المقابل في
الثانية سئل في كماله عدة كماله على وضو الاول ولا يظهر ان
الزيادة في احدى طرفي المنها في قولهم المنها **قوله** والجمع
الذي من السلسلة في جميعات الى ان شارة الى دفع ما ورد
في رسالته في الواجب حيث قال في المسئلة في الثاني قلت
اللازم في التطبيق في المجموعات من المجموعات لانها غير الاما

المبرزة ولا يلزم منه شيء احاد الجمع الاول كيف وكله في ذلك
 مشترك في احاد جمعها وهو حاصل الجمع مما لا حاسب به في حيث
 قال قلت بل يلزم منه احاد الجمع الاول ضرورة انه على فرض
 المجموعات من بعد استقفاها الاحاد المتساوية في حيث
 المتساوية في مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو ان
 لا يلزم ذلك في المساواة لا بعد مساواة هو عدة المجموعات
 انتم كلام اقول من في دفعه ايضا بان لا يخلو عدم شيء في المجموعات
 يخلو عدم شيء في الاحاد لان عدم شيء في المجموعات لا يلزم عدم شيء
 الاحاد على ما بينه ان في مبرزة في رسالته لانه لا شيء في الواجب
 ويطال ان لا يلزم من على بطلان الحاروم لا تعال في المبرزة في الواجب
 لا عدم شيء لان يكون عدم شيء في مجموعها لا يلزم على ما قال
 في الرسالة لا امور في الواجب هو مطلقا يستلزم الامور في الواجب
 المبرزة في السطيق في المجموعات واشارت به في قوله وبهذا
 حيث قال وبهذا في مجموع موقفه على الاستقفا واهرا في قوله
 وايضا لو لم يكن في المجموعات غير مساواة لما احتج في بطلانها في مبرزة
 السطيق لان تعال الاحاد في نظرنا هو في مبرزة في مبرزة
 فالسؤال على الدعوى مع قطع النظر عن دفع كلام ان في قوله
 يجب ان يكون على الحفا وانه قد مضى في الواجب في مبرزة
 لان انضمام المساواة الى المساواة كرات مساوية لا يجعل الجمع غير
 وكذا الاستقام في المساواة في المساواة كرات مساوية لا هو الى حد
 السام **وهو** في المجموع بلا واهرا في واحد كان فكله في الجمع

فانه لا يلزم منه شيء احاد الجمع الاول كيف وكله في ذلك
 مشترك في احاد جمعها وهو حاصل الجمع مما لا حاسب به في حيث
 قال قلت بل يلزم منه احاد الجمع الاول ضرورة انه على فرض
 المجموعات من بعد استقفاها الاحاد المتساوية في حيث
 المتساوية في مجموع لا يكون مجموع اقل منه وذلك هو ان
 لا يلزم ذلك في المساواة لا بعد مساواة هو عدة المجموعات
 انتم كلام اقول من في دفعه ايضا بان لا يخلو عدم شيء في المجموعات
 يخلو عدم شيء في الاحاد لان عدم شيء في المجموعات لا يلزم عدم شيء
 الاحاد على ما بينه ان في مبرزة في رسالته لانه لا شيء في الواجب
 ويطال ان لا يلزم من على بطلان الحاروم لا تعال في المبرزة في الواجب
 لا عدم شيء لان يكون عدم شيء في مجموعها لا يلزم على ما قال
 في الرسالة لا امور في الواجب هو مطلقا يستلزم الامور في الواجب
 المبرزة في السطيق في المجموعات واشارت به في قوله وبهذا
 حيث قال وبهذا في مجموع موقفه على الاستقفا واهرا في قوله
 وايضا لو لم يكن في المجموعات غير مساواة لما احتج في بطلانها في مبرزة
 السطيق لان تعال الاحاد في نظرنا هو في مبرزة في مبرزة
 فالسؤال على الدعوى مع قطع النظر عن دفع كلام ان في قوله
 يجب ان يكون على الحفا وانه قد مضى في الواجب في مبرزة
 لان انضمام المساواة الى المساواة كرات مساوية لا يجعل الجمع غير
 وكذا الاستقام في المساواة في المساواة كرات مساوية لا هو الى حد
 السام **وهو** في المجموع بلا واهرا في واحد كان فكله في الجمع

في

المستثنى من احاد مجموعات غير متساوية في العدد والاحاد وكذا
 الحال في الجمع المستثنى من احاد في المبرزة الثانية والثالثة وبهذا
 فلا يخلو عن كذا عقبا وكذا الكلام في السوراني في **وهو** في الثانية
 قلت في الفرق بين السوراني والاول ان الاول في الاول في مبرزة
 كل على الساقية مبرزة والثالثة اقل منها وهو وان في مبرزة في الثانية
 ان في مبرزة مبرزة وبهذا بخلاف الثاني فان الاول اقل في مبرزة
 ان في الثانية في مبرزة وبهذا وبهذا في السوراني الاول في مبرزة
 جانب السوراني ان في مبرزة في السوراني وفي الاول في مبرزة
 شيء في الاحاد في قطع النظر عن عدم شيء في المجموعات لا يلزم
 واللازم باطل في الحاروم وهو عدم شيء في الاحاد ايضا بطلان
 في قوله لان عدة المجموعات عدة الاحاد والا واهرا في عدة الاحاد
 الذي هو في مجموع الاخر في شيء في عدة المجموعات في مبرزة
 لانه زائدة على عدة المجموعات بواحد بخلاف الثاني لا يخلو في الحاف
 فان الجمع الاول في الاول في الطرف الاخر وهو مبرزة
 في الثاني في مبرزة الواحد الذي هو الاول في الاخر لان المستقل
 عدة لا تخفى هذا العدد ايضا في شيء في ابطال الواجب في مبرزة
 لا يخفى الى السطيق وامثلة هو ان يقال لو هو الاحاد في مبرزة
 مبرزة او مبرزة في مبرزة وفي النظر الى الواحد وفي اكثر من الواجب
 فرباب المبرزة والثالثة في مبرزة في مبرزة في مبرزة في مبرزة
 في النظر الى الواجب في مبرزة في مبرزة في مبرزة في مبرزة
 بعد مبرزة في مبرزة في مبرزة في مبرزة في مبرزة في مبرزة

الوحدة على ما حققنا في المسائل والامام صوف المسائل
 على غير هذا البعض من مقولات ابيك وعلى ابي حال في كثير من هذه
 مما ان كل كمال كما يصدق على احد من افراد كماله كذا يصدق على كماله
 فان لا احد من هؤلاء كمالا كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 في هذه وجوه اخرى في البرهان تحت العلم والمعرفة في بعض هذه
 العلم على العلميات مما يصدق على الوحدة كذا يصدق على العلم والبرهان
 مقوله انكم لو قلتم ان الوحدة على كماله كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 وقد اطلق الشيخ في كون الوحدة كمالا على الراس لان كمال الانسان كمالا
 في الصورة الواحدة كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 في كماله كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 من اولاد الارباب على كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 ولهذا بهذا قال في قوله من مفعول كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 امر اعتباري **س** ويكون هذا في الاعتبار بخصوصية الامة
 او وجود اقله ضمن اكثره خلاف المتصل فان تارة بالصوره كذا كذا
 في جوهه او في الحيات والخصم صورته كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 بزرع النعم على كماله كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 ركب العدد كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 اراد على التور الاول ايضا بان الاقل ليس جزءا من اكثره كذا كذا
 الاقل ليس جزءا من اكثره ووجه البرهان في هذا ان العلم على
 واحد وهو واحد ولا يلزم منه عدم كون عارض في عارض كذا كذا
 اخر ان لا يكون ذلك الشيء هو الذي لا يخلو من ان الاقل

ح

اكثر على ما قال في العلم بدمية كذا وكذا ان يكون جوابا على قوله ان
 تقول فان قلت ان الراس هو كماله وان شئت قلت كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 على المقولات بان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 الذي من مفعول كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 او ردوا على الاقل لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 ان ربه حيث قال لا بد ان يوجد في علمه كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 وان كان في كماله كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 موجودة موقفا على كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 متعلق على كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 فله كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 في الحجة على ما ظهر في العلم بدمية كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 كانت موجودة على وجه كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 فاني يدخل في وجود الاربعة في صورة كذا كذا لان كمال الانسان كمالا
 كل مرتبة من العدم كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 الاقل عند وجوده كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 لكونه كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 كل مرتبة من كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة
 كل مرتبة من كذا كذا لان كمال الانسان كمالا في الصورة الواحدة

ليس هناك الا الاحاد وجميع الاشياء الى ردمها في الوجود
 حكمه في دور الاحاد وكل واحد منها لا وجود له وحده في الوجود
 فلا شيء هناك كالحاكم العبد لا الاحاد وجملة الاشياء في الوجود
 الكثرة ولا شيء منها لو احدهم ومن الكثرة فطلب هو الموضع
 وشبهه مشهوره عن قولهم اذا وجدنا سائر ووجدنا ثلث هو مجموع
 فهو ثلثه ان لم يكن على هذا من وجود الاشياء وجودا موزعا
 بينه لانه لو وجدنا سائر ووجدنا ثلث هو مجموع الاشياء على ما سبق
 ووجدنا ثلث ووجدنا ثلث هو مجموع الاشياء وادراكه ووجدنا ثلث
 هو مجموع الاشياء ووجدنا ثلث هو مجموع الاشياء واجيب بان الطبيعة اذا لم
 فيها شيء من هذه الاشياء يكون اعتبارها باعتبارها لا باعتبار
 خبرها واحدة فالاشياء اى كل واحد منها ليس له وجودا
 مرتبة من في ثلث الاشياء الذي هو مجموع الاشياء ومنه على
 فكون الموجودات الاربعة اعتبارا من وقتها على ما هي في الوجود
 وغير ما كان في وقتها ككون الاربعة اعتبارا من وقتها ككونها
 موجودا واحدا اعتبارا من الاول والثاني والثالث موجودا
 حقيقة والاربعة اعتبارا من وقتها وكونها كل واحد منها وجودا
 واحدا في وقتها وان انتفاءها انما يكون انتفاءها في وقتها
قوله انتقض البرهان بان لا يكون له ثلث في نفسه كذا
 العلم انفسه عن سائر ووجدنا ثلث ووجدنا ثلث هو مجموع الاشياء
 في وقتها في وقتها وانما يكون له ثلث لظن السوال والوجوب
قوله ولهذا ذهب الفلاس لا وجود له ثلث في الفلاس

تدبر

لا يتم قبوله بل وجوده في نفس الامر لا يتم ولا يقولون بان
 في نفس الامر مطلقا والبرهان المذكور لم يظهر بل هو محال
 ان لا شيء **قوله** ان لا شيء علم اجمالي ولا شيء في وقتها
 من الفصل في العلم الالهي وكيفية وثبوتها وانسانا وان
 كانت غير موجودة عند كل واحد من مقدورات الله تعالى في نفسه
 لا انتفى عند غيره وكذا قبول الجسم لا انتفى الى غير النهاية على ما لا يفت
 عند هذا من الاشياء حصول الوجود المطلق على ما هو في الوجود
 احسب ان كون اجزاء الجسم غير متصلة على ما ذهب الحكماء وذلك لان
 المقدورات المحركة وكذا اجزاء الانقضاءات المحركة ان يكون حيا
 او غير حيا من الاول بل من ان تنفقد المقدورات والانتفاء
 بطلان كونها لا انتفى عند غيره وعلى الثاني يتم ان كان الوجود
 اجاب بعض الفضلاء عن معناه من الاشياء بانها اذا لم
 جملة المقدورات المحركة وجملة الانتفاءات المحركة جملة المقدورات المحركة
 واحدها احادها محركة على ان يكون كل واحد منها لا انتفاءات والمقدورات
 لا ينفصل عما ان كل واحد منها من حوله مدمم ان كان الوجود المطلق
 انما يتم ان كان احاد الوجود المطلق لا يمكن الجمع الوجود المطلق فان كل
 واحد منها احادها متناه محركة والجميع غير متناه محركة وان اردنا
 الجملة التي يكون كل واحد منها محركة بان يكون لا يمكن هذه الجملة ان
 متناه فلو انتفى عند غيره ممنوع فان كل واحد منها من حوله
 بواحد او اثنين او ثلثة وهكذا غير ذلك من سائر الالهي لا يتم في
 تناسل الجملة التي يكون لها عدد واحد بل من حوله وجوده في المقدورات

وان كان كل واحد منها لا انتفاءات فانها اذا لم
 في الوجود المطلق والبرهان المذكور لم يظهر بل هو محال
 ان لا شيء **قوله** ان لا شيء علم اجمالي ولا شيء في وقتها
 من الفصل في العلم الالهي وكيفية وثبوتها وانسانا وان
 كانت غير موجودة عند كل واحد من مقدورات الله تعالى في نفسه
 لا انتفى عند غيره وكذا قبول الجسم لا انتفى الى غير النهاية على ما لا يفت
 عند هذا من الاشياء حصول الوجود المطلق على ما هو في الوجود
 احسب ان كون اجزاء الجسم غير متصلة على ما ذهب الحكماء وذلك لان
 المقدورات المحركة وكذا اجزاء الانقضاءات المحركة ان يكون حيا
 او غير حيا من الاول بل من ان تنفقد المقدورات والانتفاء
 بطلان كونها لا انتفى عند غيره وعلى الثاني يتم ان كان الوجود
 اجاب بعض الفضلاء عن معناه من الاشياء بانها اذا لم
 جملة المقدورات المحركة وجملة الانتفاءات المحركة جملة المقدورات المحركة
 واحدها احادها محركة على ان يكون كل واحد منها لا انتفاءات والمقدورات
 لا ينفصل عما ان كل واحد منها من حوله مدمم ان كان الوجود المطلق
 انما يتم ان كان احاد الوجود المطلق لا يمكن الجمع الوجود المطلق فان كل
 واحد منها احادها متناه محركة والجميع غير متناه محركة وان اردنا
 الجملة التي يكون كل واحد منها محركة بان يكون لا يمكن هذه الجملة ان
 متناه فلو انتفى عند غيره ممنوع فان كل واحد منها من حوله
 بواحد او اثنين او ثلثة وهكذا غير ذلك من سائر الالهي لا يتم في
 تناسل الجملة التي يكون لها عدد واحد بل من حوله وجوده في المقدورات

كحدث الزمان فاما اذا قلنا كحدث الزمان واجزاء العالم مثلا
 في هذا اليوم كرم سنة ان في هذا اليوم الى الان لا احد ولا احد
 عذر هذا ولا في في الزمان لا الهذا لم يكن الزمان على وجوده
 اردان هذا اليوم في بنية العقل وهذا اليوم مثل يوم المكان غير
 مع ان سنة في باعق العطاء وهذا اليوم لانه في محال في يوم
 مع حكم الاشكال بان الان لا يعرفه لان مع عدم يوم الان لا
 الامور واليوم العرفي لا يمكن ان يحصل في اليوم بل في كل
 في يومه ومنه عدم السام في اليوم لان اليوم لا يعرف غيره
 كما سبب وجود اليوم عند عدم سائر الامور لان اليوم
 يوم اليوم ساهبه وذلك قال في العقل المشوب باليوم **وله**
 وولم يما في مقدم بعض الاشياء في الاستقلال في الشيء
 لعدم الزمان وجاهل الاستقلال في القبلية لا يما في القبلية
 في الاعراض الاولى للزمان وبنيوه مائة اذا قلنا في مقدم علم
 وسوء علم لم قلت ان زبرا منهم علم وعرفا قلت انه كان
 الحادثة العلية وعرفا كان مع الحادثة العلية وملك الحادثة مقدم
 على هذه الحادثة متوجه عليه لم قلت ان ملك الحادثة مقدم على
 الحادثة فاذا قلت ان ملك الحادثة كانت امس وهذه الحادثة
 كانت اليوم وامس مقدم على اليوم لقطع السؤال على العقل
 والسوء بالملك المدعى في الاعراض الاولى للزمان متوجهة لا في
 الاعراض في اجزاء الزمان ما دللت ولغيرها في الوض بواسط الزمان
 واجزاء فاذا قلنا الزمان حادثا لم تقدم عدم علم وجوده في العلم

الفصل

فيزج حيز عدم الزمان وجوده وان لم يرد فيه عدم وجوده فعدمه متنا
 فان لم يرد فيه عدم مطلقا وجوه محتمل عدم مطلق وان لم يرد فيه عدم
 الخاص على العلم قبل الوجود او الوجود بعد الوجود عدمه الخافض
 ما ورد ان ربه الجبريد للوجود ما ان اعطاه السؤال لانه من الاعراض
 الاولى للزمان بل لان التقدم على الوجود معوق موقوف للاسنان فاذا
 سئل لم قلت ان امس متقدم على اليوم كان كان يقال لم قلت
 ان الزمان المتقدم مقدم وما ذلك الا مستفاد واجاب ان
 فواجبه على ذلك الشرح بانه لا يخفى انه اذا اقبل قطعه من الزمان فخرج
 الفعل مجرد منه الملاحظ مقدم بعضه فواجبه على بعضه مثلا لا
 الفعل بخونه اليوم الزمان المحذور من ملاحظة الوجود الذي عليه
 فخرج محذور ذلك مقدم احدثا على الزمان احدثا زيادة تفصيل
 فارجع الى ما شبه في بحث التقدم والحدث من الخبر فمفهومه ان
 محذور ظاهر وهو منع تقدم بعض اجزاء الزمان على بعضها باق
 انه من كان الكلام هو واقطع السؤال عنه عند الانتهاء الى الزمان
 وعلى تقدير تسليم من كونه دسما موجودا في اعضا اوليها فاصلان
 حتى يستمر وجود الزمان عند تحققه في عدم الزمان وجوده كما قرره
 المستدل كما كف ما قرره واثبت في ما شبه على ان الواجب ان
 يمنع محذور التقدم وانما فبين عدم الزمان وجوده مستندا
 بان ما محذور في عدم الزمان وجوده نوع اخر من التقدم مستندا
 على الزمان فانه نوع اخر من التقدم محذور لاستمرار وجود الزمان فغاية
 توجيه العلم وجلا لخالق ما قرره في ما شبه ان محذور التقدم من العلم

الاحياء ونحوها ان شئت عدم الوقوع او كليهما ويؤيد هذا القول
 قولنا في هذا الاثر والادوات الدالة على **قول** لانه الباطن الجليل
 اورداً في شئ هو الشئ على شئ الجزم حيث اورداً في الباطن
 وزليفاً واستغناء انشاء الشئ مع ما يرد عليه وبما على الباطن
 العقلي هاتين التركيب الواجب على الاجزاء العقلية في مفهومه
 موجودان بوجود واحد اما انهما مفهومان فلا مكان للنسبة
 انهما موجودان بوجود واحد فليس في مفهومه ان يكون وجوده
 عين الواجب لان الوجود الواحد لا يكون عين المفاتيح وقال ايضا
 لو تركب الواجب في العقل لان يكون كل ما يكون عين وجوده
 المجموع وجود الواجب او احدى الجوانب عين وجوده دون الاخر
 ويحتمل ان يقرر من اجل الدلالة على الحكم على الفاعل في شئ
 عينه الوجودية الواجب وعلى ان التركيب العقلي ان يكون مفهومه
 متغيرات دالة موجودة بوجود واحد وعلى ان الحكم لا ياتي
 في الوجود ولا كان في كونهما مجالاً مما قد يخطئ اليه من ان
 بن الكلام في خواصه على التحقيق عنده ولهذا لم يترفع هناك في طلب
 في بحث خواص الواجب **قول** المجموع عن ذلك الادراك انه هذا كما
 يدل على ان ادراك الادراك وهو العلم بالعلم لا يحصل واما ان لا
 الادراك وهو العلم البسيط فلا الا ان يعاين حصول العلم بالعلم
 حصول العلم به من حصوله كما ان حصوله ليس لا يحتاج الى نظر
 وكتب فالجزم في العلم بالعلم ليس الا للعلم بالعلم **قول** لقد
 فانظر الى ان تدرك ان هذه الدلالة كما انما تدرك على ان النظر

اما ان النظر وجوده وجوبه بالتفصيل الذي هو واجب فلا
 عليه هذه الدلالة فيكون كذا في الارض بعد موتها بعد قولنا
 الى انما تدرك ان النظر واجب في مفهومه في مفهومه وجوده
 يكون مفهومه وجوده هاتين الجوانب في مفهومه في مفهومه
 وارادتمثلاً وبالمفهوم لم يتم وجوده في مفهومه في مفهومه
 ودليل الموهبة انما يدل على ان النظر مفهوم وجوده عقلي ولا يدرك
 على التفصيل المكون من مقدمات فانهم **قول** لان سائر
 واجب الى القول في ان الاصل في ان النظر مفهومه واجب
 شرعا وعقلا مقصور وجوده عند الادراك ان يكون مراد العقليين
 بان النظر مفهومه واجب شرعي انه ثبت بالشرع ولا يثبت
 بالعقل فيكون له حكمه من جهة وسائر مراد العقليين في العقل
 انه ثبت بالعقل ولا يثبت بالشرع فيكون له حكمه من جهة والشرع
 ان يكون مراد العقليين بان شرعي انه ثبت بالشرع دون العقل
 فيكون له حكمه من جهة وسائر مراد العقليين بان عقلي انه ثبت
 بالعقل سواء ثبت بالشرع ايضاً او لم يثبت فيكون له حكمه بسيطاً
 في مقابل الجزء الثاني في معنى الحكم وانما يشان يكون مراد العقليين
 بان شرعي انه ثبت بالشرع سواء ثبت بالعقل او لم يثبت فيكون له حكمه
 بسيطاً ومراد العقليين بان عقلي انه ثبت بالعقل لانه شرعي فيكون له
 حكمه مركباً ومهما احتمل آخراً وهو ان يكون مراد العقليين بان
 شرعي انه ثبت بالشرع انه ثبت بالعقل اولاً وكذا مراد العقليين
 بان عقلي انه ثبت بالعقل ان شرعي انه ثبت بالشرع ايضاً اولاً وهذا

كحل النزاع لفظا وعلى كل مما احتملت الا حلالا لثالث
 الترتيب اما في شيء من دليل الوصل وذلك على الاحتمال الاول
 او دليل اهل الوصل وذلك على الاحتمالين الاخرين فمقتضى
 كونه انعام دليل كل من الوصلين على كل من الاحتمالات البتة
 بضم وجه نفاذ عنهما بل دليل ارفاقه الاثبات
 شكر المنعم ليس بواجب قطعا بالنقل والعقل اما النقل فيقول
 وما كنت معربين حتى نبعث رسولا يذم المنعم مطلقا على
 والا فزوى بل يذم الرسول صلى الله عليه وسلم لا وجه بعينه ولا
 ثابته بل قدما وزعم القديس لوجوه الاحتمالين الواجبين التعريف
الاستدلال استماع منعه عن غيره وهذا الكلام وان كان في
 بان شكر المنعم ليس بواجب قطعا لكنه يعم جميع الواجبات التعريفية
 خصوصاً شكره لان المنعم له انما هو بوجه مخصوص ومنه فمقتضى
 عن انهم قصدوا ابطال مطلق الوجوب العقلي كقولهم بل
 فروا العقل فلا يشكر المنعم له وجب عقلا فان كان لا فاقا
 بلزم العيب وهو غير جائز عقلا وان كان له فاقا فاما لفظ
 ويؤيد على المتأخرين اولئك اذ في الدنيا فاقا فمقتضى
 في اوفى الاقرب ولا استقلال للعقل فيها وايضا الشكر مقتضى
 من العاقب لما احتمل ان لا يفيق لا يفيق ولا لا يستدركه
 الدنيا بالنسبة الى خزانة رحمة الله ونعمه ومثل انكر الاشكر
 فيقول حرفة السلطان كمثل الشارق والمخارب والمخيم
 من الكثرة والظفر فشا دل منها نعم ثم طعن بذكرها على

الاشياء

الاشياء ويدعوهم على شكرها فمقتضى شكرها على ما لا شك ان ذلك
 من امتياز فكر العبد وعلو كونه استمرا لان الدنيا وما فيها
 عنده من نعم الله عليه عند الملك وما يات به الوهم مما يشكر الحق
 محضه هي شكر الامانة بالقياس الى الملك اقول لما كان عليك
 انه يحلف خلاف ادراكه ان لا يشكر فان انكر ان كان في حلاله
 والحق كحاشا فيقول من في عدم ولم ياكله بوجه في عدم
 كان حصة لهم كما انهم حيوات وكان آيات الدنيا ولما
 بل راعيا راضيا طالبا لبلال مثل هذا انكر وان يات في الشكر
 استمرا وكالعقل في المشرك في الهلاك من العيش اعطاه
 اهداه كما مع كثره الامانة وان يات في الشفاء لا يهدو
 استمرا بل يرجون عليه بانه في اكلها والاستدراك وان
 كان انكر من شئ وليس في غاية الفقر والعيش في شئ
 فلو ساء ما علم استمرا بل كل ما قرب حاله الى حاله المنعم
 اشد واقوى فانظر حاله بالنسبة الى الله وفي قدرته
 الى قدرته الكاملة التي لا تتردد في الشكر في الشكر
 للفاخرة للشكر بل شكره لا طهر الشوق والاعتقاد ثم لو كان
 لا مرض الى انكر كان حاشا ما نفع ولا يعرف في ذلك
 بهذه الوجوه ايضا يعم الواجبات التعريفية ولا يشترط من الواجبات
 طبع والمصلحة مما كانت عليه فمقتضى شكره الشكر الجزم
 تقرب دليل المولى انهم كماله الواجب الشكر مسبقا لاسفاس
 الشكر الذي هو هذا المطلب اعني الوجوب العقلي على تقدير ثبوت

وصحة ما يات به العقل
 من ان شكره واجب
 على العبد

الوجوب لو كان بالشريعة لتوقف على العلم بصحة الرسول اذ ثبت
 الشريعة اى لو كان وجوب النظر مطلقا او وجوب النظر في موضع
 ثابت بالشريعة لتوقف وجوبه على العلم بوجوبه على العلم بصحة
 الرسول اذ ثبتت الشريعة والعلم بصحة الرسول هو مقتضى
 النظر في موضع ثابت بالشريعة لا يصدق له وجوبه
 النظر في النظر في موضع ثابت بالشريعة ايضا لا يصدق له وجوبه
 واما لا نظر في موضع ثابت حيث انه مرسل للرسول فاذا كان
 للكلف النظر في موضع ثابت لتوقف صدق قوله انما لا نظر
 في موضع ثابت من عرف وجوب النظر فيها على ضمان ما لا يعرف
 وجوده لا يتبين على الاقدام عليه في الامتناع عنه وانما لا
 اعرف وجوب النظر الا بشئ شرعي الموقوف على علمي
 الذي لا علم الا بالنظر في موضع ثابت وانا لا انظر فيها وكان هذا
 الكلام من هذا القبيل لا يصدق قوله فلو علم على الانبياء حيث ثبتت
 واجاب الاشعة ما شارك الاراد ووجهه انه يقتضي
 من الشريعة الجبر ايضا او لعل الحق ما ذهب اليه من الجبر
 او روي في الخبر المذكور في الشريعة والدليل الذي يقتضيه
 المصلحة بلام تعليل واذا ثبت وجوبه لا يتوقف على
 وانما ضد المطلوب على تقدير ثبوته كان التكليف مقتضا
 قوله لو وجب ما يتوقف على العقلان اللذان بما شرع الله
 الخوف من النفس اشارة الى الرسل المذكورة في الشريعة والى
 وانما ضد المطلوب على تقدير ثبوته اشارة الى الدليل المذكور

نقطة

العقله ولم يقل ولو وجب ما يتوقف على العقلين ولا يتوقف
 المطلوب على تقدير ثبوته كما هو دأب المصنفين من اعادة لام
 على كل واحد من الأدلة المذكورة له على واحد ولم يفتي شاعره
 وجعلها اشارة الى دليلين للمدعي واحد فحكيت على ما لم يفتي
 ويمكن اثباته على ما مر من ان هذا هو المسلك الذي في قوله
 قوله شاعره الخبر بان موفا به واجراهما على المسلمين وقد
 متم في ذلك بقوله كما قال الله لا اله الا الله لكنه لم يفتي
 منه احد من صيغة الامر غير الوجوب ولان العلم قد يطلق على
 الطالب وذلك قد حصل بالتعليق من خبرنا وعلى الاية لا يفتي
 ولا يتم الواجبات المطلقة لانه واجب كوجوبه في عبادة
 والشرع لا يورثه من عبادة الله واجراهما على ما مر من
 موفا به واجراهما والزم فيه وجوبه وجوب موفا به
 منه وجوب الموقوف وجوب النظر فيها ولا يفتي لان الاجماع
 في وجوب العبادة اظهر قولنا لان الكل يشعرون بالعبادة
 وشعورهم ظاهر عند الجميع هو اثر الاجماع في وجوبه فالتعليق
 على هذا من الشريعة الجبر للجمهور **قوله** قلت على ما ذكره الى
 منه كون القصد واجبا بل اول الواجبات لان التكليف
 يكون فعلا اختياريا البته فمحط الايراد القول بوجوب القصد
 شرعا فيكون معارضه باقتل لا يتوقف الا على الاختيار على
 القصد بل هو محض فكون قوله والتحتية اعراضا عن الوجوب
 اخر ويحتمل ان يكون محط الايراد قوله يتوقف الا على الاختيار

اسم

عن القصد وانما يكون القصد فعلا اختياريا فيفتح مع قطع النظر
 عن قولكم بوجوبه فليكن قوله والتحقيق انه بيان لما هو من افعال
 على ان الارادة منه قوله وليس هناك امر اخر هو مصدرها الا
 بمر قصد ان يفتح القصد في مبادئ الافعال الاختيارية
 لما انتم تسمونها ونفس الارادة وان على كل حال ليس الامر
 اوسع من الارادة بل هو نفس الارادة فعلا للظاهر فام
 الاعراض والبيان على الخلاف ما على وتحتل ان يكون نقصا
 اعمالي ببعض مقتضات الدليل او مغنا فليكن ما ذكره سندا
 كقولنا لا يختص الشيء بوجه واحد والاختصاص بالاختيارية
 اعم ان يقوم به ان مبادئ الافعال الاختيارية اربعة
 اولها تصور الامر للملاء او للمناف وتصور اجتناب سوء كان
 او منة وتصور مطابقة للواقع او لا والنصين بعبارة ما ينبغي في
 وبيان ان التصور المحض بتبديل في حاشية عمل سواء فلا يصح ان يكون
 فعل جوهري عند وسيم وتفصيلها في بحث عمل الواجب كما لا يخفى
 ولا يزل ان التصور المحض هو قوف على الوجود الخارجي لا على
 فلو توقف وجود الافعال الاختيارية في الخارج على التصور المحض
 لم يزل الدوران في التصور المحض لا يتوقف على الوجود الخارجي بل
 الواجب في التصور المحض ان يرسم في المحض المسمى في صورته
 الجوهري وذلك قد يكون باحسان الى احوال الظاهر المحض في
 يكون باحسان المحض في الجوهري وانما المحض المسمى في مفاصله
 من الكتب المبسوط وتبين ان الشوق الجوهري وثانها الارادة الجوهري
 بهما تصور المحض

بجانب
 في كل واحد من
 في كل واحد من
 في كل واحد من

الارادة
 السمتة بالاجماع البين وبنوا فاعادة الارادة للشوق يكون
 من رتبة الشا ولا يشتمل في الرداء البين وكونه غير مدنا
 شتمية كما ان من طاعة حيا وادعة او حرز وادراة
 عليه حواش طاعت ان الشوق قد راد به ما يولد في الشهوة
 والغضب قد يستعمل في الشهوة وي ميل جلي غير مقدر للشر
 بخلاف الارادة ونفا بلها القوة وهي طاعة جلية غير مقدر
 الكرامة وعلى هذا الموضع في بحث الشوق ولذلك قالوا الارادة
 مما يواحد دون شهوتها وكرامه الطاعات الشا فمما يواحد
 نفرتها وكلام الفارق بينا وبين ان الشوق بالمر الشا في وجوبه
 شروها لبيان ان الميل قد يكون طبعيا كما اذا تصورنا شيئا
 ليزيد او جردنا عنه طبعيا ميلنا وهذا يكون كما اذا لا حظنا
 المصلحة ووجدنا ان المصلحة في ترك الامر الذي نملكه فلو
 الا واحد منها كما لو اخفنا فعلا بلا مكر وروية او بلا وجود
 طبعي ولكن كان هناك قروروية وعدو جردنا معان فلو تصور
 الميلان كما في الامر الذي يزدل المواقف للمصلحة ودرى ان فان
 ق ويا لم ير شيئا منها باعنا على الفعل فاذا انما وثاقا بها في
 يكون باعنا للفعل او الركن في صورة التعالف والتعاطف
 للقول فان اريد بالشوق الميل الجلي وبالا جماع الميل الشا
 للمصلحة فلا يتوقف الفعل الاختيارية على شيء منها بخصوصه
 المحتمل المشتمل المستوفى المتكلم في الحفظ لتساؤل ما ينبغي
 فيه تاييد الميل الذي في نقطة المفهوم الذي يعبر عن الكل مع العلم بان

بجانب
 في كل واحد من
 في كل واحد من
 في كل واحد من

فترك الاكل ياكل فالاكل يتبع للميل الاول فقط وبالعمل في
 محله واحده من حيث عدم الاخر او مجموعها حين موافقتها او
 غايتها في كل يوم غير الشوق اراد على الشوق المثل
 الراشح بالظن الى المقابل سواء كان الميلان متغيرين بالشيء
 او بالصفة او لا واللام يصح كحكم توقف الفعل الاحتيالي
 من الشوق والزم خصوص كمن هذا خلاصه ما ذكر به في
 التفصيل منها وورد في موضع اخر من شرح الهيكلية ان
 بغاية ما هو في الفعل الاحتيالي ان المتغيرين والكميات
 للفعل المحددة واجبات الى ان لا نفس لها مع ان لها ان لا
 اختيارية في حكمها واما في تلك الحركات الجارية في
 الواصل الى هذا الخط والزم كحكم كلام الشيء وادنى من الشوق
 هو الخط لا يكون لها التقدير بل لها الحكم التخييل في ان لا في الحقيقة
 الشوق وذلك كافي في الاعمال الاحتيالية ولا حاجة الى الظن
 قالوا انما في باب الاقدام والاعمال اطوع للعين من الشوق
 فالمراد من المتغيرين بغاية ما تشمل الخطة من محكم فالمراد
 هذه المسحات في كلام الحكماء كثير فانهم لم يتفقهوا الى ان
 الابطور ما يتوقف على ايجاد المتشابه في الحقيقة المتقطعة في ذلك
 كما لا يخفى على من لا استغداد الفلاسفة واما ليس له ذلك في
 فلما جاء به نزل لا يصفى ايدى كل ميت لما خلق له فقولوا
 الشوق الى اشتداده وقوته اثره الى ما يقدر نوره ليسا كل
 الشوق المعقول وحقه موافقا لما يقدره من غير شوق التوجيه

من

مغارة الشوق للارادة من الاجسام كمن الشوق والضعف
 واعلم ان مغارة الشوق للاجتماع كمن ان يكون كل الشوق
 ان يستد الشوق فصار اجما وضمه بذلك من غير
 الى وحدت اذ نفس له بدل او نفس كونه طاقا لتحقيقه وان
 فيها قصور عنه وادنى من هو الموقر والارادة ان يرضى
 فهو المقصود او لا وبالذات وهي الواجبات ان بناء ما ذكرنا على
 ان الشيء المقصود بالذات بالذات فيكون المقصود به
 واما اذا كان الشيء المقصود بالذات بالذات فيكون المقصود به
 وان امكن على مراده على ما ذكرنا بناء على الشيء الاوفا
 في اشتد بينه والوضوح انما هو في اي قدره فانه في
 بين ان يقول اول واجبات هي مقصودة بالذات او تقول
 مطلقا ان المقصود بالذات منها فالاولى في الاول على وفي ان
 يحجز اخر **فصل** لانه يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم
 فيكون الشوق واردا على الرتبة الاولى والا لوجبه ان يقول لانه لا
 لانه يستلزم على تقدير ان يكون الشيء لانه لا يستلزم ان لا يستلزم
 في قوله وهو محال ان الشيء في قوله لا يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم
 يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم ان لا يستلزم
 كلام على ما قلناه واما الكلف مما يدون الكلف الشوق
 فمدى الرتبة المتوكل لا يدل على استحالة وان كان له دليل اخر
 اوردنا من عدم الشوق من السبب المستلزم وفيه **فصل** والشوق
 احتيالي الى تزيده في ايراد الموقر فانهم يقولون الموقر

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on a separate sheet of paper.

عمران

۱۰۰

وقد جعلوا العديد من موضوع علم الحكماء
 البشري في اعيان الموجودات والمبادئ
 تفصيلية في العديد من اقسامها فوجدوا في
 الموجودات والارز والبرودة ملاقاة في
 واليها في اقسامها فوجدوا في
 الموجودات والارز والبرودة ملاقاة في
 اولها من حيث وجودها في اقسامها
 خارج لاختلافها في اقسامها
 الموجودات والارز والبرودة ملاقاة في
 مائة ومائة في اقسامها
 وثانيها من حيث وجودها في اقسامها
 الان في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 جميعها في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الامة في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الاجسام في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الموضوع في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 وفاسمها في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الفاعل في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 عليه في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الحادثة في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 والباقي في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في
 الموجودات في اقسامها والارز والبرودة ملاقاة في

ان النفس عند ارادة مجبول مشعور به من وجه النقص من كون
 في المحقولات كحركة باب النقص في ودر ان يرد على انه لا يكون
 مكتوب بهذا الاسمال كحركة لان الحركة بعضها ان يكون للمحرك في كل ان
 يفرض في انشاء الحركة في ذلك الموقول المتبع فيها الحركة كمن يفتق
 به جلي والابعد وكي ان الالامات المعروفة زمان الحركة غير حرة
 وايضا لا يكون المجموع موجودا بالفعل والالام ان يكون غير
 المستقر محصورا بين حاضرين وقدامين به النظر في دفع
 وكونه البعض موجودا فقط كحكم باطل فبما ان يكون الكون
 بالقوة وهو يكون لا شك ان الصور الحرة في ليت في صوابه
 وكذا لا يكون في ملاحظ النفس لها ~~موجود~~ والاستقار في بعضها
 الى بعض بالقوة بل وجوده في بالفعل فالقول يكون ذلك
 قول على سبيل التشبيه والتخويز واجاب عنه ذلك الفاضل
 لانه هذا الاستدلال في الشرح لا خصوصية له في كون العلم
 من موقول دون موقول مثل كونه كيفا او فعلا او اخلا لا يلزم
 انما يبطل كون الاستدلال في الموقولات كحركة في ان موقول كانت
يت نقصان زعابلت وكذا في الدوام في حق سبيل تشبيهه براهين
جواب ولا يصح علم هذا الخدس في الدنيا بهذا الخدس في سبيل
 المقرر بين عند هذا القائل من فاة احوالها استناد الاشياء كلها
 ابتداء الى الله تعالى وتوحيدها كونه تعالى قادر اتمار يجمع في الفعل
 والترك منه وباء المشافاة من ان القائل بالزوم يقول ان
 لثمة في هلايح في الواجب ترك الفعل الثاني عند ارادة العقل

قوله عند الاستدلال اياه في
 يقولون ان العاقل لا يستدلال
 مستجاب به

انما فاة الاستدلال في افكاره اياه
 من فاة في المسئلة التي تدلان به
 القائل لما كان في الاستدلال في

الاول

الاول من في القدرة واما اذا حذف قيد الابدان وجزئية
 بعض الالام في البعض فاما فاة اما في المسئلة الاول فظاهر واما
 في المسئلة الثانية فلان استناد الاشياء لا كان اعلم في كون
 بواسط او بلا واسط يكون في الفعل والترك ايضا في كون
 والافعال الالامات بان يرد في الموقول وحاصل ما اجاب به
 من قوله بالغير في الفعل الاول الموقول والفعل الثاني في الالام
 بل الالام يقول بالزوم بينهما دون الله **قوله** فظاهر
 انما شوى تشييرا الى انه يمكن الوثوق في الله في ان يكون هو
 الاشوى ايضا في الله في **قوله** من جهة فربهم استر الى الله
 ليس تحقيقا عند الالام طرأته في وعلى مر سبيل الحناء **قوله**
 لان كثرة الخلاف لا يدل اياه ان يكون بناء المنع على ان المعرفة
 النظر لا يغير على اصلا بان يكون سببا كليا واما اذا كان حركة
 المنه سببا في سبب جرمنا فلا يخفى انه دليل على ان علمه لانه لا يمكن
 ان يكون غير واحد في الحقين عالمين اختلافهم في مسئلة
 معينة واعتقاد كل لوجه اخر في ان المطابق للواقع لا يكون
 الا واهرا الا ان يقال مقصود ان به ان كثرة الخلاف لعدم
 هو النظر لا يدل على عدم حصول النظر في النظر الصحيح ويمكن
 ان يقال على الاول والله في ايضا في كون الكلام في النظر في
 لما راي ان طرأته اختلف كثيرا في العقلاء والطائفة في
 غير المعانة من وعرضه في حكم خطأ وان بان في
 واعتقدوا في حكمهم في نزع عن نفسه مثل هذا الخطأ فيزدوا

لما فاه

العلم

فانه فلا يحصل التغير اصطلاح ان نظره صحيح في الواقع فلو كان
 المراد من العلم والرد الموقوف على الظن لكان له وجود تفصيلي
 ان القائل يحصل الموقوف بالنظر ان ارادوا ان يحصل لكل نظر
 صحيح لكل احد فالحال في المدرسين تحريم جميع ما بين المدرسين من
 برقع الاول فقط او الثاني فقط او كليهما معا وهل الثاني صحيح
 على من السبب لم يمتح انه لا يغير موزة لاجل السبب الجرمي
 لا يغير عن النظر على بعض الناس بل بعضه فاحسن السبب لاجل
 السبب في اعيان كان والاول والثاني لا يخلان السبب لانه
 كل واحد منهما كان سلبا لآخر فلا يكون المرفوع احدهما فقط
 كليهما معا فلا يكون قسما اخر يجب المحبة السقيمة وان كان
 يجب المقدم ورد عليه ذكر ان ربه سبحانه كثر الخلاف لعدم
 لاسل على عدم حصول العلم ببعض النظر الصحيح لبعض وكذا اردنا
 اننا لست انا نقرر ان يكون المراد السبب الجرمي من المقدمين
 واما اذا كان سلبا احدهما كان كثر الخلاف لا يبرهان
 شاملا النظر الصحيح مثلا لا يغير بعض الناس واما اذا كان
 سلبا في ثلثة كذا المقدمين مثلا وانما الحل بما ذكرنا فارجع
 وان ارادوا ان يحصل الموقوف لكل نظر صحيح لكل احد فبعض
 مخالف المدرسين انه لا يحصل لكل نظر صحيح فاما ان يحصل
 او لا يحصل اصطلاحا في القدرين رد عليه ما ذكره ان ربه
 كثر الخلاف لعدم صحة النظر لاسل على عدم حصول العلم
 ويمكن ان يقال بما ذكرناه ايضا في كثر الخطأ في فكره وان

يحل

نظام

ان يحصل الموقوف بالنظر الصحيح في الجوانب ببعض لكل احد سواء
 كان او احدا في كل واحد او نظرا فخلان المدرسين بان يكونوا
 حصول الموقوف للجميع فاما ان لا يحصل لاحد فمكون سلبا لآخر
 فمكون سلبا جرميا وكذا لاسل عليه ما ذكره ان ربه لاسل
 يضم اليه ما ذكرناه وان ارادوا ان يحصل الموقوف ببعض النظر
 المدرسين هو السبب الجرمي وعليه ذكره ان ربه في
 ذكره وبما يقال الا انه قد لا يكون في بعضنا زبد
 الاصل في كثر الخلاف على ان السبب الجرمي لا يخلو
 على كثر الخلاف الواقع في الاصل في كثر الخلاف
 ولا رد في نظره فاما في كثر الخلاف
 مراد المدرسين ان لا يحصل الموقوف في كثر الخلاف

معتبر

الجمهور في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 المخاض في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 ومما في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 الخ او في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 ظاهر الا في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 وفي بعض النسخ في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 في كثر الخلاف في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 المسئلة النظام ومقراتنا ليعين في كثر الخلاف في كثر الخلاف
 بتعليمها لاطفالهم في كثر الخلاف في كثر الخلاف في كثر الخلاف

والظنيات ولعل الكلام وجها لم يرد له **قوله** وذهب الامامية
 استدلوا به بطلان حجب الاسماء عليه بوجه الاول اذ قد
 ثبت وجوب العلم بالمعارف النظرية غير الاطلاق سواء كان في
 الالهياد غيرا وسواء كان معصوما ولا في الالهية كيف
 تعلم ان العلم ضروري في المعارف الالهية فان كان بمعنى الدور
 والى كان بالنظر فالنظر العلمي بغير المعارف لان كمال
 العلم ضروري في المعارف في المقصود لو هو واما بالنظر
 لما كثر الاختلاف في ان العلم ضروري ام لا يجب ان لا يحصل العلم
 كما استدلنا الاسماء عليه كثره الخلاف في موافقة العلم
 حصول العلم وهذا وجه يستنبطه جواب ان العلم لا يستلزم
 الاسماء عليه ان ثبت ان العلم بغير علم بان العلم ضروري في العلم
 ان هذا العلم معقول ورتبه العلم وان اقواله اخباره في
 المعارف الالهية صادقة فان علمنا من قولنا صادقة في اخبار
 يلزم الدور لان العلم بصدق قوله بهذا لكونه في المعارف الالهية
 ان كان بهذا القول لفت يلزم الدور وان كان نقول انه بغير
 يلزم التثبت وان كان بمرسل ونظره في النظر بغيره في المعارف
 الالهية في الجواب الرابع ان العلم كلف العلم المعارف فان علم المرسل
 فانظر بعد وان علم المرسل وبكيفية الاستدلال واجيب عن الاول
 بان ذاته لا تكون مجردا عما يشاء في العلم لان العلم بغيره
 ضروري في سبب العلم ذاته لا في ما هو الاله ذاته في العلم
 بالنظر فان طريق حصول العلم ضروري هو الا حاسن في رتبة

منه

لا ينبغي ان يثبت ركازات والمبانيات حتى يعين على المبدأ العلوم
 الكلية في الصورات والصورات ولا شك ان ملك الالهية
 لا يتعلق بها لاختلافها عن اسرارها كالجواب فلا بد من علم مبدء
 انه من ان العلوم المتعلقة بالاختلاف لا يمكن ان لا يكون العلم
 كان في النظر العلمي وهذا الجواب غاية انه لا يوجد في العلم
 لا يعلمه ما سبها حتى يستقيم قس الا ان يقال المقصود بالعلم
 وجد في العلم لا يقيد بالعلم بغير العلم لان العلم لا يخلو
 وعائنه فان علمنا بان العلم ضروري في العلم ولا دور لان
 سره في المقرة من لا سوفت علمنا بان العلم ضروري
 فانما لو لم يكن هذا العلم ولكن اذ ارادنا ان نحقق العلم لا نقول
 ببيان ان ذلك الشخص كرم حقا في صادق القول مقبل من
 ما نقول فاد علمنا ان العلم ضروري في المعارف بغيره في العلم
 به الجواب هو يكون جوابنا من الاستدلال على مرعاه هذا
 يعلم الاستدلال الزام لا بهذا الجواب ولكن في المرسل المستنبط
 من كلام الله لا كما ان يكون وكما ان يعلم العلم بان
 العلم ضروري في المعارف في الامور الغائبة عن المرسل في
 كما الجواب ثم ان العلم بغيره في العلم بغيره في العلم بغيره
 اليه في حجب ان هذا العلم للمعارف ما لا بد له فيها من علم
 من الله ان ثبت بان قديس ربه العقل قوله في العلم بغيره في العلم
 العلم مقدمات يعلم بالفعل منها صدق العلم بغيره في العلم
 مستقدا منها فلا دور ولا كفاية واجاب ثم ان العلم بغيره في العلم

صدق المعاني من المعارف الالهيّة التي يدوم عدم استقلال
العقل فيها لانها لو كانت مستقلة لما كانت الامور التي هي
الحواس وصدق المعاني مستند الى حيث هذه الامور
وهي الاراء بانها قد يتغير عقله لكونه موثرا من عند الله تعالى
لغرضه كما عقل واستقلالية معرفته لا او من سلسله الاشياء
التي انما هي الاشياء بالوجود **ول** يكون حادثا لا يكون
انه لا حاجة لاثبات وجوب وجوده الى حوله فلو كان لا
اكتفى بالحدوث على ما يؤول الى موضوعه وانما رتبة سببها
بقوله بان القديم بين التاثير فانه محكم وكل محكم فله وجود
والتي تتركز لكونه في حاله الوجود واللا يلزم كحصيل
ولانه حاله العدم واللا يلزم اجتماع الوجود والعدم في
حال الحدوث مع ان كلامه لزوم كحصيل الحاصل واجتماع
الوجود والعدم ومفارقة حال الحدوث حاله الوجود وصدق
فيه كما قالوا لو كان لا حاجة له الى ان يقول ان التاثير لا يلزم بل
بقيضا ان يقول انه محكم وكل محكم فله موثر فلا بد ان يثبت له
الواجب واللا يلزم الدور او التاثير لو كان الحدوث
الحادث لا الواجب مطلقا لا حاجة الى ما ذكره هذا كونه جوهر
حكمه الغير ليسير في سره وليس عرضا لشيء نقل دليله
ومن مذهب حكمه الغير مفارقة حال الحدوث حاله الوجود
بان الالهية في تلك الحالة اما موجودة او معدوم والوجه في ذلك
وقال شارح في بحث وكرامه في اول الكتاب ووجه في ذلك

بانه

الاسم
بانه اشارة الى نقله على القاطنين بان المعدوم شيء الغائز
في الموجود والاثبات فانهم يثبتون واسطه بين الموجود
المعدوم اقول لا يخفى عليك ان الواسط بين الموجود والمعدوم
هو الصفة كانه في ذلك الموضع حيث قال الموجود وكل ذات لصفه
الوجود والمعدوم كل ذات ليس لصفه الوجود والصفة لا يكون ذاتا
لا جرم لا يكون موجودة ولا معدوم ويعملون بان كل ذات اما
موجودة او معدوم والكلام في هذا المقام في حدوث الذات حيث
قال قرس سرمد حاشية على هذا التوجيه ان هذا الكلام
للممكن من حدوث الذات فكيف يكون حال الحدوث واسطه بين
حال الوجود والعدم على انه يمكن ان نقل الكلام الى الحادث بان
التاثير اما في حال الحدوث فيزم اجتماع الحدوث والعدم
وجودا ولا فاما في حال الوجود فله كحصيل الحاصل وفي حاله العدم
عدم اجتماع الوجود والعدم وعدمه لان كون الكلام في الحدوث
المطلق اعم من حدوث الذات والصفات فالوجود والعدم
في الدليل اعم من وجود الذات وعدمها وجودا والصفات في ذلك
وان كان الوجود والمعدوم محققا للذوات في الوجود والعدم
لا واسطه بينهما وان كان الوجود والمعدوم واسطه بينهما
الترديد في بقاء الوجود والعدم فلا عقل على دليل قوله ان
للعالم صانعا ايضا ان اريد بالصانع التاثير مطلقا **ول** ووجه
الوجود عند اتمامه ان جعل الوجود صفة الماهية يعني انما على الوجود
وان جعل صفة الوجود يعني انما مقتضية له **ول** ولا يلزم محقق

الوجود دوم

المكبر يحتمل ان يريد به الصوفية وان كان اطلاق المسمى
 ما محقق الاصلح المشهور كذا اطلاق المحقق فان لم
 ذهبوا الى عين الوجود ايقظ ونقل السردوس من وجود
 عن التبريد لئلا يلحقه المطلب حاصل ان لو كان وجود الواجب
 لا حصة الواجب تمام موجودية الوجود وهو وجوده فلو كان
 الواجب محققا وقال هناك خلاصة ما ذكره بعض المحققين
 مشايخه ورايت مكتوبة بما هو اشد من المراد منه فاجزأه علا والذين
 عطار وسردوس وايضا اوردوا محققا للمحققين وهي هذه
 مراتب الوجودات في الوجودية تحت لاف من عليها اذ انما الوجود
 بالبرهان الذي موجوده في الوجود والذات ووجوده فصار
 ذاته ووجوده فصار ما اذا افترضنا ذاته وقطع النظر عن وجوده
 ونقضي الامر ان تلك الوجودات لا يشهد ان لم يكن ايقظ تصور تلك
 عن فالصور المتصور كلاما مائة وهذه حالها هي ان تلك
 هو المشهور واسطفا الوجودات بالذات بوجوه من
 الذي يعقده ذاته وجوده اقتضاه انما ينبغي مع تلك الوجودات
 عن هذه الوجودات ووجودها فصار ذاته فتمت تلك الوجودات
 بالظن الى ذاته كذا تصور هذا الوجودات فالتصور
 المتصور كذا وهذه هي واجب الوجود على منسوب المسمى
 واعلاها الوجود بالذات بوجوه من عينه من الوجود ذاته
 فصار الوجود ليس له وجوده فصار ذاته فلا يمكن تصور تلك
 الوجودات على تلك الوجودات والتصور كلاما مائة وهذه هي حالها

ما لا يصف ذاته الصوفية والصوفية انما هي بغير تصديق في الصوفية
 كصوفية الشمس والصوفية انما هي بغير تصديق في الصوفية
 انما هي بغير تصديق في الصوفية والصوفية انما هي بغير تصديق في الصوفية
 من على المسمى في الصوفية ولا يخفى على ذي سكر ان لا يمكن
 في الوجودية من هذه المراتب ان لا يكون في حال الواجب محققا
 وذي نصارتا في انظاره حاصلة في ان انظر الى حاله على
 احسنوا في ان انظر الى حاله في المشهور من سبب ان
 والمتفرجين انما يصفون الماهية بالوجود والماهية بغيرها ولا
 الماهية مابينة مثل كون الانسان انما يشاهد ان في سكر
 على انظر الى حاله وكان ياكل شمس قال ما جعل الفعل المشتمل
 على جعل المسمى موجودا واعرف من غير المسمى بالانظر
 لو كان هذا الاتصاف فعلى الكلام ان الاتصاف فاما ان جعل
 غير جعل البسيط في مرتبة فاما ذلك الزم جعل البسيط في مرتبة
 فالزم من اول الامر وجعل الاتصاف موجودا ان متصف بالوجود
 ايقظ ويذكر في المرتبة والصور من مذهب القدماء ووجه
 محقق في العلم في حاشية على شرح التبريد ان انظر الى حاله
 الماهية لا يكون الماهية موجودا ولا يكون الماهية على الماهية
 الماهية موجودا وتكون في من لوازم جعل الماهية لا يكون الماهية
 وسماه جعل بسيط وجعلها بغيرها على النحو والايين على
 لا يصف محققا ولا محققا لايه بالوجود والوجود انما هو الوجود
 واللا خراع وهو ان في الامر على حالها وهي للباين وهذا

انظر الى حاله في المشهور من سبب ان

هو

هو ان نبر الحقيق في الشيء الاخر لغيره في الحقيقة في بعض
 الاشياء وجعل قولنا وجعل الطلقات والنور ثم انما يكون
 برهمن بعد ان لا يشهد على جعل الطلقات موجودا
 مثلا ونمقت ان كان نقول في بعض بقية ان ان لا يكون في
 الشرائع قدس مع اننا نقول في هذا **بسم الله** كما في
 جهات بين يتوكل وادعيت **كفت** ان رزق الله في كبره
 الى الجعل البسيط حيث لم يعمل كبره من را موجود في كبره
 مية را كبره في كبره بل في كبره في كبره وقال في كبره
 لما كان المعدوم مسلو باع في كبره في كبره في كبره
 اذ لو لم يوجد لم يكن كبره في كبره في كبره في كبره
 فكونه هو مستغنى عن تباينه من را بعد وجوده وهو نقول
 اننا نقول هو لا يه في نفسه نقول كونه موجودا في كبره
 عن ان تباينه من را بعد ان تباينه في كبره في كبره
 على اننا لا نرى كبره في كبره في كبره في كبره
 انتم وكلامهم على كبره في كبره في كبره في كبره
 على ما عرفت في كبره في كبره في كبره في كبره
 في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
 مبداء الانوار وعظم الاحكام على ما عرفت في كبره في كبره
 الذين موجود في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
 التوفيق على الوجود الذي هو العام في كبره في كبره في كبره
 حقيقة العارضة في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره

ركن

في المحلقات وفي الواجب باعتبار فوزه في القام بمراته في كبره
 لانا بمراته لانا باعتبار عرض خصا وفوز في كبره في كبره
 مبداء الانوار وعظم الاحكام التي عبارة عن الموجود
 في الواجب انما هي بمراته في كبره في كبره في كبره
 ودمي الوجود المطلق للملك فالوجود المطلق وان عرض في كبره
 ايضا في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره في كبره
 والاحكام مغلظة كلام في جواب اننا في كبره في كبره في كبره
 البديهي بل في الوجود الذي يكون الاشياء مبداء الانوار وعظم
 الاحكام وليس هذا اصلا هار فانه الوجود هو الذي يكون
 مبداء الانوار وعظم الاحكام ولا يدرى له سواء عندنا **قول**
 قلت القائلون في تعيينه استدلالا لا محالة استدلالا في كبره
 الوجود لا يكون دليلا على انه لا يلزم على المسكن البطلان في كبره
 بالحق الذي قصده القائلون بتعيين الوجود فبما ان المستدل
 فضل على هذا المزوم و لو ان القاصد واعترف بمر القاصدين
 فاستدل بوجه اخر على بطلان مقصدا لخص لا اعتقاده انه غير
 ما ذهب اليه نفس هذا ما فهمناه والتمسنا في كبره في كبره في كبره
 ما ذهبوا اليه كان مشهورا في بعض معاصري الاساتذة وقد علم
 الاساتذة من ذلك الحق في كبره في كبره في كبره في كبره
 لكن كنت سمعت من الاساتذة روي انه روي انه من كبره في كبره
 وان اردت ايضا فارجع الى ما هو اشد على حكم العيان في
 بحث الوجود **قول** والتقدير المذكورة في كبره في كبره في كبره

العبد لو كان موهبا ليقول بغيره واحبارة لم يدر في نفسه
 بفتح مظهر مخرج وذلك المخرج لا يكون صادرا عنه بالاختيار
 لزم التمسك ويكون الفعل صير في كماله واجبا للصبر والاعمال
 فلو لم يدر في نفسه بغيره ليقول بغيره الصبر والاعمال
 اختياريا فلا يوجبه اختياريا بل اجبا واجبا بالوجود
 له اذ لا ينافي القدرة فان العباد هو الذي يملك الفعل والكل
 على كماله اذ لا ينافي وتعلق الارادة التي اذ لا ينافي
 الطرافة التي تعلق بها الارادة وهذا الجواب لا ينافي الاختيار
 بل كقوله بعض بالواحد فان ما ذكرناه جارية حكمه ايضا
 واجاب الامام بان ارادة العبد محدثة فاقوت الى ارادة
 مخلوقة الله تعالى فلا ارادة واختيار منه دعوى للتسلط
 الارادات التي توضع فيه ورأى علة وادارة الله تعالى
 لا يقتضيه ارادة اخرى ورد المحقق العظمى ما لا ينافي في
 المحكوك او لعل ان لم يكن المراد مع الارادة المقترنة كان
 موجبا لا قادرا محتملا وان كان لم يوصف بغيره
 اسبق الخار على المخرج وان لم يوصف بغيره كان الفعل محتملا
 فلو كان اضطراريا ومنها لو كان العبد موهبا ليقول بغيره
 سفا صيل افعاله والاختيار لا يتصور بدون العبد بالموهبة
 مع الاستقلال بغيره على العالم على العالم على العالم على العالم
 لان العالم مصدر عنه افعاله اختيارية لا يشترط له بغيره صير
 وكيفياتها والاشتراف ان كان او غير تعلق سافر موهبة

خبير

في شئ ربه بقا صيل الاخر والتمسك به المسألة المنه والتمسك به
 احواف محصوره على كل محصور من غير شئ ربه بالاعضاء
 من رجاها واجيب بان لا يتم ان الاجابة لا يتصور بدون العلم
 بالموهبة والمشتبهون يعلمون بالاستقلال على الاجابة
 الفعل والاعمال بالاجابة بالاختيارية بغيره بغيره
 الاشياء لا تكون الا بغير العلم به يعلمه كمن العلم الاجمال كاشفة
 ومنها ان العبد لو كان موهبا ليقول بغيره لا يستقل بغيره
 فضا ان اراد كبح جسمه وقت وادارته بغيره بغيره
 الوقت فان لم يلق المراد ان جميعا وهو ظاهر الاستقلال او لا
 شئ مني وهو بغير محال لا مسموعة فلو لم يدر في نفسه
 احواله والسكران والانتفاء على المعنى لا يكون الا بالوجود
 في كل من المرادين سوى وقوعه الاخر فلو امتنع جميعا لزم
 بغيره بغيره ويوطأ بالاستقلال واما ان لم يدر في نفسه
 فلو لم يدر في نفسه بغيره لزم الاستقلال على كل من المرادين بغيره
 منه بغيره واجيب بان الاجتماع بغيره بغيره بغيره
 اقوتوا لغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 انتفاء بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
ول بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره
 على فاعلم كالمصور والواضحة على المادة القابلة لها وهي بغيره
 جعل الموهبة والذوق موهبة خارجة بغيره بغيره بغيره بغيره
 محصور بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره بغيره

العلم

عن العيس المطلق اي الوجود في عدم ولا ينفق في الوجود
 اليه بل هو جلي بسط عقرب في شوايب الكثرة مستحق في قابل
 فقلنا نرا شي فقط وهذا هو التاثير الحقيق في الشيء والاول
 هو في الحقيق تاثيره بعض اوصافه اخرى كونه شيا في كذا في جوا
 في شئ في التاثير **قوله** باعتبار نسبتها الى قدرته اه ومثل مثل
 ان تعلم رخصك الصديق انك تزد ان تفعل كذا املا فانه يعلم
 ذلك العمل قبل ان تفعل شفق عليك فلو اوجب لك ان كان
 بكل السرار والضمير والواجل والاول والاول والاول
 فقلنا انك لو علمت انك سلقا في كذا وكذا القدرة لو علمت
 في ذلك فزيد قبل ان اراك ويخافه ويؤثر لك شفق عليك او
 لتخرفه الوجود عن تعرف التاثيره في جودك في جودك
 ان يتجسدا لوجوده في زمانات مجازية يوم مثلا وان كان في ذلك
 اجماعه شخص لا يحق له الى بعده لا استطاعه في نفسه فالتاثير الاول
 فالتمه ووفاء غيره لانه يجوز ان تقوم الشئ في الحاجات نفسه
 ولا يلزم من ذلك التاثير في الحقيقه اليه بل هيها تبهات من
 بين المثلين والاصل فانه محض اصل وجوده في وجوده في وقت
 وجوده في اياها واما تاسا واستعدادا في اياها في وجوده
 من اربعه والتحقيق في الصوفية من كلام رجب الى ان العمل
 لو ازم فان اعماله في الازم وجوده واما ترتيب الاعمال
 لو ازم الاعمال مثل ان كان لشخص عبيد كثر عن كلامهم في عدم
 بحيث عينه لم يلبس ثيابا من مثالا ليس المطلق لبا ساياسه

نوع

والمراد به لبا ساياسه يعني هو في قدرته لبا ساياسه في
 الرطاهط الخ فيقرب العبد الى **قوله** كبحجه القدر في القدر
 انطاله بان يلزم من الواجب حال قدرته في العلم من ذلك العمل فالا
 انه الاخر وهو قدرته العبد مستلزم اليه ولا ينفق في العمل في قدرته
 منها في كل شئ من تلك الحقيقه لا تقام القوة وعدم القام القدره
 والسعي وهو استدلال الشئ به في توحيد الواجب في تفصيل **قوله**
 ان ما يجب الحكماء والمولاه وقال شارح الخبر انما هو في
 والمولاه انما واقف بقدرته على سبيل الاستقلال بالاعمال
قوله فانه المفرد على امر المؤمنين وامام المؤمنين في التاثير
 طالب كرم الله وجهه انه قال في هذه ففروا الى الله وليس هذا
 للاعلاطون بل اهلنا رالمه من كلام **قوله** يشكر ان راد من ذمته
 ثم يشكر توارذت ترميمه **قوله** وهو كلام التوحيد والسبيل وال
قوله وبان الوقت بين القدرة والعدم عطف على قوله بان
 العبد يكون تشبعا في ويصلح وجهه يكون الشئ محمد **قوله**
 وفي شئ لم يوجبه الباء على ان وان الوقت في كاهنه انه عطف
 قوله فان القدرة في حكم وجهه انما يكون الشئ محمد واصطلاح
 صلاحه جعله تشبعا في فالادان استدل في نفسه القدرة على
 في شئته قدرة محمد واصطلاحه والثاني في الوقت بين العلم والقدرة
 من قولي النظر في نفسه **قوله** استدلال على وجود الواجب
 ان حصول المقدم التحية من قوله مصفا في صفات الكمال
 مبراء عن صفات النقص في صفات الكمال حاصله ولا

اصطلاح

مسميات النفس ثابتة له ان يكون ابتداء بدون الترتيب الى
 جريتها اولاً و ثانياً سابعاً كما هو اللان في العلم بالحيات كما
 والبريات الكثر فالاستدلال بها الى جريتها كما في ما في جريتها
 واما ان يكون ما ستراه جرييات موضوعها اولاً و ثانياً
 فيها سابقاً الحكم على وجه الكثر كما في الاستدلال الى ما في
 الكثر على الاستدلال في الوجود المتصادمة والظاهر عدم
 جعل الترتيب في الموضوع كما في عدم حملها على الترتيب
 هو بديهي الظاهر سابقاً الى ما في علمها وانما علمها ان ظاهر
 هذا الجرم لولا ان يكون له دليل خاص ايضاً و رده هناك
 كما كان الملائق ان ظهر وورد الى في طريق العطف
 من هذا الوجه لائق الشريعة من الاستدلال بهذا الوجه ولم
 يصفه ولكن قال انه دعوى اولوية كون الشيء منقوداً كالمختار
 بل في **قوله** وانت قد ايدى فان اولوية كون شيء منقوداً محال
 فان ثبت ما لا يلزم له كونه للوجود ذلك الدلالة لا في انشائها
 فلا حاجة الى ما ذكره **قوله** او غير تمام الصفات قول
 هذا الجرم صحيح ولا حاجة الى اقران السبب والجموع في الحكم كما
 راجح ان العلم بالسميات والمبهمات كما فعل في المنهج ان
 يرتب على دالة ما يرتب على سميتها و بغير ما يلزم قوة كمن
 باهتنام في ان يكون عين المعنى ايضاً في المعنى كمن كان
 الذوق والشم واللمس ايضاً في المعنى كمن كان لا يفعل فلا حاجة
 اليه للحكماء الى قولهم بالحيات وهو العلم الاحساس والحواس

لم يستدل في الحكم على الوجه بل بعد
 من و رده كما في و انت قد ايدى
 ان في رده

منه عن الاحساس والآله فلا يكون عالماً بالحيات **قوله**
 وكذا العلم بالحيات ان ترتب على ذاته كما يرتب على الذات
 وهو استلزامها من سائر الصفات **قوله** فالاولوية
 المرتبة الى اثره الى ما نقله في محال بعض المحققين في عينه
 الوجود خارج **قوله** انما عندهم في الاعتبار العقول
 الوجود للاشياء اما بان محقق هو نفسه بدون ان يرتب
 افعول الوجود الى احوال مثل السواد والبياض مثلاً فانها لو كانت
 مع وجود ذلك لما ربطت بشيء وكما ان على موضوعها وصدق
 باعتبار الوجود والارتباط الوضويات من موادها ومطابق
 الوجود والارتباط وان كان الوجود والشيء ايضاً لازماً للصدق
 له وجود مع ان المعنى للمحل اي الحكم على ما في الوجود
 عن ضياع في الوضويات مطلقاً جوهراً او انما هو الوجود
 الارباعي كحقيقة هذا الشئ هو حاشية ومع الارباعي والوجود
 ما لوض ان الوجود الذي للموضوع بالذات ينسب الى المحل ليس
 لعلامة المقارنة عن ان يكون محالاً في الانتفاء وهذا
 مصرح به في حاشية فالقدر المشترك اللازم للمحل في الوجود
 والذات اعبات انما هو الربط للموضوع في ترتيب وجوده
 الى فلا يتلوه الحكم في كون زيد اعم قضية خارجية للوجود
 في الخلق بالذات وجوده لا في عينه بل لوض في صدق
 الحكم لا في عين زيد اعم وزيد ايضاً لان المعنى فيها ان وجود
 الموضوع بالذات وجوده كالحول والوضو وكذا في الحكم بالوجود

وقد لا تستلزم ان الشئ الواحد لا يكون فاعلا ولا مفعولا
 سواء كانا احدا لا يمكن والوجوب وذلك بان شئ الفاعل
 المفعول بالوجوب وشئ الفاعل لا يمكن وبغير الوجوب والامكان
 مخالفتان فلو كانا فيكون بين طرفيها التناقض والامر
 المستحيل وهو وجوب المفعول وامكانه بالنسبة الى شئ واحد هو
 الفاعل والفاعل وحده واعرفنا ان ان ارادنا ان يكون المفعول
 وجودا فاعلا على كل شيء سواء كان مسببا لشرائطه او لا فافهم
 لان الفاعل على الوجه المسمى بشرائطه التي لا يستلزم المفعول
 ان اراد وجوبه عند وجود الفاعل المسمى بشرائطه التي لا يستلزم
 ولكن الفاعل على انه كذلك واحب بان المراد وجود الفاعل
 عند تمامه وجوبه وانما خلاف الفاعل فانه لا يكون كذلك
 الاحتياج الى الفاعل في كل مفعول لو فشى استحقاقا اجتماعا
 الوجوب والامكان بين شئين معينين وانما سمي ان لو كانا
 من جهة واحدة وهو من وجوب ضرورة ان كل فاعل على وجهه
 فان روي ان اختلاف الهيئة التقديرية والممكنة هو الذي اوجز
 لا يخفى ان في كون الفاعل في كل واحد لا اوجزا حقيقيا فان
 في مقدم على وجوب المفعول وجوب المفعول مقدم على وجود المفعول
 لان المراد من الوجوب الوجوب الابق وليس المراد من الفاعل
 الاضداد والمنفوق عن ذات الطرفين بل الجهة التي لا يوجب المفعول
 وهو بوجهه بان لا يشرط لا محتمل معين ولا بد عليه ان لا يوجب
 بسيطه لانه غير مقدم كون الفاعل قابلا لمفعوله كون الفاعل

الوجوب

الموجب بحدوث الفاعل ولا يخفى ان التزم جهة اخرى لوجوب
 المفعول بالوجوب الابق بل يقول بزم الاختلاف في جهة الفاعل
 ايضا لان المفعول لا يجب لقياسه الى ذلك الواحد من جهة الفاعلية
 لانه جهة ذلك الواحد فقط وهو ان يقول في الفاعل في
 المفعول بالسبب اليه يمثل هذا التقدير ولا يرفع اجتماعا
 فالحق الجواب على المسألة ان يقال ان جهة الفاعل والفاعل
 او مفعولتان ويجوز ان يقدرا لكون الفاعل والفاعل واحد اما
 على تقدير كونهما التقديريةين فظاهر وانما على تقدير كونهما التقديريةين
 الفاعل هو الفاعل مع الوصف لفاعله والفاعل هو الفاعل
 فقط والشئ هو الفاعل في حاشية الفاعل في هذه المسألة
 بان الفاعل والفاعل امران مختلفان لاختلاف لوازمهما
 جهة واحدة فلا بد انهما جهتان سابعتان عليهما وبينهما
 واجاب الاستدلال بوجه الفاعل بان الاستدلال في عين الامر
 بالذات لا يستلزم التباين في الزوايا بالذات لانه لا يلزم من
 الفاعل في جهة واحدة جهة واحدة اجمالية الا ان يميز بين جهة
 ولا يخفى عليك انه غير ما ذكره ان به هناك في الاستدلال فكل فاعل
 بهذا المعنى في موضوعه المتبني لاني نقول سمي كونها جهة واحدة
 الا ان يكون اشارة الى امر لا يميز بين جهة واحدة في قول المستدل
 بخلاف كون الفاعل على تمامه وجوبه في جهة واحدة في الفاعل على تمامه
 لان يقول ان الشئ الواحد لا يكون فاعلا ولا مفعولا في جهة واحدة
 كقولنا في جهة واحدة الفاعل على تمامه ولا تفعل الا على تمامه

ايضا لان الشاغل واجب على الاعراض لعدم الفاعل
 و الفاعل هو الذي يكون الفاعل على تمام وجوده
 لطلبه من حيث هو لا يتوقف على كونه الفاعل حيث
 قيل والعلة والفعل متماثلان وتعد في ايضاً في غير
 حاله ان اختيار الشاغل في تمييزه بين الوجود والعدم
 ان يكون شيئاً مقبلاً لا يوافق لا يمكن الزلة ان يكون
 بالازدواج في ذاته ان لا يكون او لا يمكن الزلة ان
 لا تصاف او لا يكون لعدم التصاف بمنع عدم وجوده
 هو لا تصاف الجارح في حقه في الامكان العام الجارح
 و كذا في غير السد السد حيث قال ان المبدأ
 لو قف وجوده على كل واحد من هذه الفاعل هو الذي
 يوجد والقابل لا يقتضي ليس له الا مقتضى وجوده
 و اذا عرفت شرطاً لا يرفع الموانع لا يقتضي حصول الاز
 على هو على الامكان لا يقتضي للار هو الفاعل و هو
 ان الفاعل لا يقتضي المفعول لانه و هذا بل بشرط
 واجب بالاعتبار ان الفاعل شرط الشرايط لانه
 في هذه الفاعل المقبول واجب عنده بشرط سائر الفاعل
 الوجوب بالاجزاع على الامكان الزلة الفاعل والقابل
ول في حقاقتنا في نفسه ان اقتضية الوجود
 فالقول بعدم الاحتياج فيما بينه على الفاعل كونه
 مع القدم ما لا يقتضيه المذكور ولا دخل للقول بعدم احتياج

ارتفاع

الصفة

الصفة في **ول** لا تصاف بل هو في محو ان يكون الزلة
 اضافة وسلب فاعلا وشرط اضافة او سلبا فاعلا
 جميع الزلات في الصفة لا اضافة والسلب فاعلا او قابلاً
 ان المجمع المركب من الزلات او السلب في وجوده فاعلاً
 او قابلاً للصفة الموجودة في الخارج لكن يلزم ان يكون
 فاعلاً قابلاً من مقتضى الاحتياج المتأخرين والحاصل ان الفاعل
 هو الزلات مع اضافة وسلب جميع الزلات والاضافة والسلب
 من ان يكون المعلوم عر فاعلاً للوجود وكذا القابل ان كان
 بشرط الاضافة والاضافة خارجة عن الفاعل من حيث
 المقبول في ذات الفاعل ولا يسقو كون الاضافة والسلب
 و اطلاقاً في احد ما وان كان خارجاً عن الاول ان الفاعل
 للموجود يجب ان يكون موجوداً ولا بد ان يحل الفاعل
 الزلات والوجوب بالصفة المجمع الزلات والاضافة وكذا القابل
 يكون هو الزلات ويكون الامكان بالصفة الى جميع الزلات
 لان البرهان المذكور لو لم يكن على ان الوجوب والامكان بالصفة
 الى ذات الفاعل والفاعل فلا فائدة اعتبار السلب والاضافة
 في رفع فاعله في فاعلا قابلاً وان وقع فاعله في الزلات
 الواحد جاباً لانه في حقاقتنا في نفسه هذا المنع المذكور
 اقتضاها بالسلب والاضافات المذكور انما هو بحدود الزلات
 عن كونه في لوقف الاضافات على المضاف اليه والاطلاق
 الاول فليس على كل من الزلات الواحد جميع الجهات

الوجوب

العشرة هي كونه عشرة في يومه نوع عشرون حال هو عشرة
أقول لا يلزم أن لا يثبت الاثني عشرة والسنة عشرة والاربع عشرة
مطلوب لانهم استبوا لاعداءهم في يومه كمن سبوا قومه في يومه
أيضا وانه انما يثبت في واحد من العشرة هناك فان احدى عشرة
اذا تحكي حتى احدى عشرة عشرة فان الواحد الزاد على العشرة اذا
بدل بآي واحد كان من اجزاء العشرة الاول هو عشرة اخرى
وعدم كل الاول عند محكي الاكثر في عدم فان المسلم عدم الجرم في العشرة
وكما يجب بان اللون واللحم لا يفرق بين الحيوان في هذه
الحيوان من حيث الى رضيت بجهلها بوجهي مخالفين في الجرم
اذا ما دون الاول في الجرم ايضا واول ليس في الاول في الزاد
الاثني والعشرة رجال وظاهر ان لسن المراد في الاول ان
الاول والحيوان هو وصف العشرة كمن بقي في الجرم الاقل
كله مثلا عند وجود الاكثر في عشرة مثلا لان في الجرم ليس
في الجرم كمن ليس في الجرم في الجرم في الجرم في الجرم في الجرم
والمراد ان الزاد بعد المثل لا يتضاعف في الجرم في الجرم في الجرم
عن وجه **ول** ان ما ثبت قدمه في تفصيله ليس بان الجرم
في الجرم لا يتوقف على شرط حادث والاحكام حادثا او الموقوف
على الحادث او بل بان يكون حادثا والمقدر خلافا واذ لم يتوقف
على شرط حادث كان محله ما يتوقف عليه وجوده في الازل فيمنع زواله
لوجوب وجوده لعله واجب بان لا يلزم من عدم توقفه على شرط حادث
في شرط حادث امسح زواله لوان يكون شرط لعدم حادث

بر
حالة

فادوا به ذلك فحدث في زوال شرطه في زوال كل حكم الدين في
وزاد السيد قدس سره عند قوله فيمنع زواله لوجوب وجوده
بطله قوله قدس سره وكل حي هو حي ولا يثبت زواله لوجوب وجوده
رواى المعلق في زوال العقل فان عليه موجودة اذ لم يزل لا يتوقف
ان يبره المقدم لو اثبت بالبدل المذكور بدم المصادره وان
اشتد يزيل اذ يلزم الاستدراك اذ يكفي ان يقال القوم
مستحقون لانه موجودا في كل موجودا في مستحق زواله
فلا حاجة الى المقدمات **ول** لا محذور مصاحبة سائر
على ان الدوام لا يلزم الفردية في **ول** انفس في الجرم
والعالم **ول** اقول على ان يقال لانه جاز ان يثبت في العدم
الجرام بان يثبت كذا واحد منها في الافة والوجود في نفس كذا
عند الجرام واحد منها في الوجود والافة في الجرم في نفس **ول**
فيلزم ان يكون الجرم في العقل في الحقيقة وكذا في العقل
العدا الملازم في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
بان لا يعمل وجوده انما هو في العقل في العقل في العقل في العقل في العقل
والوجود الخارجي كمن في نظر العقل **ول** ولا يجوز مثل ذلك في
جواز ان يثبت كل منهما على الافة من الصف والموصوف فان الموصوف
لا يلزم بدون انفراد الصف وكذا الجرم لا يلزم بدون انفراد الصف
على انفراد الجرم هو انفراد الكل بعينه **ول** في عدم اوجده
يبره المعلوم المرد فان العبد بعد التردد في انما هو المعلوم المرد
لا يصح من كل منهما ذلك لور في عدم اوجده لم يثبت

[illegible]

البرهان

فما ارادوا بالذوق على ان يكون امره المعلوم ام لا فليس
 الشبهة ما ذكره لانه المشبهة ان تعقل بوزن كلام يوم اخر الا ان
 يقال ان كان الشخص نفس الوجود الحاصل بالوجود لا يكون امر
 موجودا واعتبارا قايما به او متعلقا به بل زيادة في الشيء
 في ما ذكره موضوع الوجود انهم في الجواب جاء في قوله لا ارادوا
 بل ان كان الشخص على القدماء بناء على ما اشتهر من المتأخرين
 انما هو انه قوله شئ عليهم في بناء على ما اشتهر من المتأخرين حيث لم
 يقل غير المتأخرين لما ذكره في الوجود ان الشخص له وكذا يشترط
 هو ان يكون الشخص في المتأخرين كما سبق في هذا البحث في الشخص
 الحكماء ما فهم من غير علم الواجب بالجوهرات وانهم لم يعتقدوا ان
 علم تلك الجوهرات لم يأت على وجهه حيث لم يعلم من الشخص
 ان علم المتأخرين فاشترط انهم كانوا سببا فيهم والطول
 المحققين **معلق** عقل في عقل ابراهيم كرم الله وجهه فالجواب بان
 هذا موجود وان كان في المتأخرين فيكون فيهم هرايا وانما
 وقوله في جوارحه من غير حجة قال المتأخرين حجة
 الشخص امر راسخ في الوجود من حيث النوع فيكون
 ذات زيد عندهم مركبا عقليا في نفس الفصل والسؤال في نفس
 برحق الفصل في غير علم ان ركائز الحكمة في النوع في
 الشخص في حجة راسخ في ركائز النوع وجعل الامر المباح في
 بذاته كما سبق انفا وعلى هذا يكون ذات الاشياء محسوسة
 المحسوس على ما يكون في الجواب بل ان بعض ما هو في الاشياء

فما كان

اشترط

شئ

الفصل

شئ

ثم ان هذا الامر له دلالة فيكون ما ديا لا محال فليس ان لا يحصل
 بهما ليدان في العالي وهذا من الشئ على الحكماء بانهم يقولون
 الواجب بالجوهرات وانهم لم يعتقدوا حاطة على كل المعلومات
 فانه من ذلك ثم قال والذي نحن في كلام القدماء ان المتأخرين
 انما نحن في الوجود على شخصه عن وجوده الحاصل بل انما نحن في الوجود
 شخص اية غير مجموع متعلقا بل انما نحن في الوجود بغيره لا اننا
 كذا في نفسنا من زابل الوجود والشخص متعلقان بالذات معا
 بالاعتبار لان الحكماء يقولون ان المتأخرين في حصة
 القدماء كذا لان المتأخرين جعلوا هذا امره بغيره في قول
 بهما والذي نحن في كلام القدماء ان المتأخرين ردوا لما في المتأخرين
 في كلام القدماء وظنوا انه مدبب القدماء في هذا الامر اذ
 لا علم المتأخرين لانه ليس هذا منهم بل هذا فيهم في هذا
 لانه ليس هذا منهم عند التحقيق **وله** هذا في الوجود المتأخرين
 ليس الوضو في هذا التقدير انما هو الوجود في الوجود لا في
 الوضو واللازم التمسك بالذات في كل وجود في نفس متأخر في
 اخر الوضو لانه متعلق بالوضو في الشخص في الجليل في
 وتعلق تلك الوضو في حصة المتأخرين ولذا في كل نفس بعضا
 من غير في حصة غير المتأخرين لانه في حصة متعلقة بالذات
 ومقدار مخصوص وشكل مخصوص ومقدار مخصوص ومكان مخصوص
 في حصة ذلك في حصة المتأخرين واما في حصة المتأخرين في حصة
 العظمة في المتأخرين في حصة المتأخرين في حصة المتأخرين في حصة

يشخص

عنه

لو وقف مثلا لو قال لاهد هذا الجسد الكبير وقال افر من هذا
 الصغير مثلا لعل ان يظهر ان المشقة بحسب طبع الطبع
 ما جلتان المار **ول** لا مثل له من نوعه في هذا الموضع
 بجذبات اى من فوا من ذواته ما وبلا ان الطاهر
 الحار والبرد وتخصص لكل هذا العز عذارا وتدخل في نفسه
 الواقع لا يفر وجه خصيص هذا القوم استواء به الحار والبارد
 ذواته الكبيرين معا وبلا لا تشبه في حق على تقدير القول كان
 مثل قوى وحق على تقدير القول بما متساويا وشره المظلم
 بمثل الحار المحض في هذا الذي له اوا دمجك بالشمس في قوله
 يقول بالبحر اذ واما الاخرى فيقترنة له الحلافة والحلا
 والمثل سهل ولا تنق للفرق في كل الفرق في عين من عين
 ككلام في الوفي بين الكلامين بظهوره بل على ان عدم الاشتراك
 الواقع وان امكنه ان يتركه في جوهره ودرجته والاشراك
 ان يقول بل في كل عدم الاشتراك في الواقع من اشتراك
 الواقع بل السهل وايضا وجاز الاشتراك في الفعل بين الكسرتين
 بمنه عن صوره في حق مطلق **ول** ولكن متعلق لا قال ان
 وجاز على التخيير وما قيل في الجواب ان النفس مع الاله
 اذ قال والعدل لا يراه ما يصف اليها العرفا لمثل ان يصف لها
 عرفا والالام كمثل المنور على العبد لا يراه ذلك بل هو على اقرانه
 ان يصف على اقرانه واما على ما ذهب اليه به من ان يكون
 عدم نفس كى على الله في الموضع هو اشتبه الاله في قوله

فلا ينفك ونفسه لا يكون في الحار المحض في هذا الذي له
 اشتبه في الحار الا فلا طوبى له الا فلا طوبى له عقال مودة مرة للانواع
 المحض في هذا الذي له في شره له في كل فاعلم ان كل ما كان
 النور وغيره من المثلين كمثل اسم نوال الحار وفيه عو
 واما ما ذهب اليه ان لكل نوع في الاكل والكلوب وبسطا
 وفيه كذا بما ربا في عالم النور هو عقل من ذلك النوع وعباده
 وهو الفارس والمتم والمولد في الاجسام التي لا ينفك
 هذه الافعال المحضة التي كانت عينة لمسطرة في الشوق
 انفسا والاكثان في شعورهما في هذه الافعال في كل الارباب
 قالوا ان الاله ان الكثيره الجية في رماش الطواريس عليه
 وكذا جميع الحيات فان تلك البيات ظلال لانها في نور
 في ملك الارباب النورية وكذا رايهم الملك في الحية في نور
 فان الارباب يعين عليها من مباديها انوارا في رضاء لها
 في محله في صورته واصفا في اجسامه ووليد على ذلك
 كان اقراها فلا بد من هذه الحروف ان اطلع على ذلك
 الحق المتكررة في رماش على الحار في الظلال في رماش
 في رماش في رماش في رماش في رماش في رماش في رماش
 واكثر من رماش في رماش في رماش في رماش في رماش في رماش
 الصلوات البرية وثبت بها في ان هؤلاء النور في رماش
 رب جسم الماء في رماش في رماش في رماش في رماش في رماش
 والى ملك الارباب ان رماش في رماش في رماش في رماش في رماش

لزم

الاشراك في الواقع
 في الواقع في الواقع
 في الواقع في الواقع
 في الواقع في الواقع
 في الواقع في الواقع

الامثلة

2.

وهو كلام شارب الاشارات كقول طاهر كلام الشفاء بعد
 الفتح ان طاهر كلام الشفاء ما واولا كلام شارب الاشارات
 صريح في ان العلم بالمعولات نفس المعولات ما لم يأت ان طاهر كلام
 وكلام شارب الاشارات مقاربان كونه لا اطلاع كلام الشفاء
 وكذا قوله في معنى الشفاء كذا الماهرة اشارة بين خصوص
 مع العقول المحققين وقوله واعتبر في نفسك رفق لا سفاكون
 العلم بالمعول فاعلم بانك تعقل الصورة الحاصلة في نفسك
 به صورة علمية للمعولات الخارجية بدات تلك الصورة لا
 تلك الصورة هي سماع الصور انما كانت مستقلة على
 تلك الصورة وقوله ولا تظن اشارة الى رده موهوم ان
 العلم بالصورة هو الحل لا العلم بان الحل انما هو
 اياه لا انك انت على شئ من المعولات التي تحصلت في
 كذا الحل والحصول في شئ كذا المصدر **قوله** من عقدة
 موصول الى اوله على من اى عنده عقل الصفا انما يدرك
 ان يكون علم الصفا انى الفاصلة على من عقدة الشفاء
 الضمير المنسوب وعقده الاشياء او الصور وكذا انك كيف
 على شئ من عقدة فانه حوق لا موصول **قوله** وعقده انى
 ادراك **قوله** ان عقدة انى ادراك لانه لان ادراكه وان
 ذاته فاذ كان ذاته علم كان ادراكه ذاته ايضا على قوله لانه
 المحققين **قوله** فاحكم تكون المعول كون ادراك المعول الاول
 معول بناء على كون ادراك المعول الاول هو المعول الاول

روى

ادراك **قوله** لما كانت الحواهر العقلية هي المقدم ليس في
 كون ادراك العقل بالارثام في المعول والمعولين الذين
 احدهما قوله من عقل الاول الواجب واما قوله ولا موجودا
 وهو المعول الاول الواجب ليس في ارثام المعول والمعول ولا
 لعقل ان يكون العقل شيئا في الوجود كما هو سائر الوجود
 لقوله في الجدة فان الادوات مع انما رتب في الجس مرسى
 صفة ولا يكون لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 وعورثانه كما ان يكون الكلمات ارتب منها لسانها لكونه
 مثل الادوات عنه والعقول الجدة التي هي لسانها لكونه
 البركة لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 كل عقل رتب مع محولات العقل الاخر ولا حاجة في فهم ان
 الاخر رتبهم صورة في فهم ان سماع الصور على كل
 في فهم النهاية الا ان تفعل الصور لكونه كل في العقل كذا
 عقدة في الموجودات الخارجية كذا في صور علم الصور العلم في
 الاخر ولا حاجة الى ارتب جميعه لكونه لكونه لكونه لكونه
 صورة علمية لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 اصلا لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 كلام اعم من وجوده لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 انما توجد على ان لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه لكونه
 على ان علم الواجب حضوره بالارثام واما اذا كان راد
 رتب الا سبعاداة التي رتبهم بوجوبها على عقده لكونه

او يجوز خلاف ذلك كما في مع ان شارة الاشارات اعتبارا
 المحللات المتكثرة في الامور الموجودة والاعتبارات المتغيرة
 كمن شارة الية وفصله بعض التفصيل وعلى غير كونه
 مقام الاستدلال الظاهر انه ليس غرض ان اعتبار في العلم
 على اعتبار من اعتبار في المحل لا في اعتبار في اعتبار
 لانه ليس على اعتبار كونه المحل الاول على الواجب له
 ذاته لذات المحل الاول ولا بالحق لان الواجب له
 بالكون اعتبار كونه عقلا لذاته كما هو صدر عنه المحل الاول
 في المحل الاول على ما ذهب الاعتبار ان المذكور ان ولا يظهر
 على الاعتبار في الواجب في عقليته اياه ولا في اعتبار
 ايضا على غرضه كما لا يستلزم تعدد الاعتبارات في العلم
 الاعتبارات في المحل لا يستلزم تعدد الاعتبارات في العلم
 في العلم والامر ان لا يستلزم الاعتبارات في العلم الاول
 في العلم الثاني في هذه الاستقراء في علمه وان لم يكن
 يسبق بالقبول وان علم ما يراه العباد **قوله** ما في العلم
 قد عرفت مما سبق ما في خارج الية وان كان الكلام في العلم
 الصور لا بد من الصور كما هو ظاهر كلامه فليس محال فان قيل
 المحولات بالصور التي هي على صور من فلا سدر عتريه في
 علم الواجب كما ان في حضور من فلا سدر عتريه في اعتبار
 الصور في قيامها في العلم لا ينفك عن مطلق الاعراض في الوجود
 والبيان من حيث في وجودها في موضوع **قوله** علم ان

حضور

قد عرفت فيهم في الشرح ولا بد من العلم والاعتبار في العلم
 على كل الاشياء في حضوره وان كان الكلام في العلم
 فلا ورواها الا انه لا ينفك عن كونه كات في صور الموجودات
 وكونه على علمه **قوله** بل ليس ذلك هو العلم بل
 الى هذه فاذ ان اراد ان نفس الجواهر معلومة لذات الواجب له
 لا بصور العلم بل الجواهر فلا يحل في الصور المقدمه الى مود
 ان العلم بالمحل هو العلم بالحق بل ان لا يعلم الواجب
 اما حصول العلم في العلم او حصوله من العلم في العلم
 الى الواجب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الموجودات الى الواجب كما هو كونه وان اراد ان العلم
 بذات الواجب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 بشي من الواجب في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاحتمال في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 المصدر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 كان في عبارة شارة الاشارات في العلم وان اراد ان العلم
 في حيث الذات في حيث الذات والاعتبار في العلم في العلم
 على ان اعتبار كونه المحل على حصوله اعتبار في العلم في العلم
 الجواهر في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 الاعتبار في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 المحل في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم
 القبول في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم في العلم

ادعاه الى مسكنه هو انه
في البحر اسقط الالام وشاركه في فتيانه
لانه لم يزل يصور في صدره فتى في غايه الخيره
سلك الطريق الى مسكنه عن طريق البحر وشاركه في فتيانه
فكان قوله في ذلك حاله الى حاله من ان يصور عذرا تخرج من داخله

٤٨
 على ما يثبت لحدث في الزمان بعد عدم الحوادث وانشاء الزمان
 بقوله والاضحى عندك لا كغيره من ذلك والاحول الاول من التبع
 الذي قرره بنسبة الاشارات تامل وادروا هذه الامور في حوا
 على رسد اشارات الواجب اقول الذي يعرف ان يقال كما قال ابن
 الواجب سبحانه وتعالى محط ما بان وان ليس له ان في كل يوم ان
 وليس عنده ما في مستقبل وخال في سيرة ما سائر الا محسوسا
 البرهاني وهو ان ليس عندك صانع ولا ماء فبما في كل يوم
 عند الواجب كان له ان في كل يوم من الواجب ان يكون له في كل
 المكان كما قال الركا في جواب غوث العارفين وقلب الغفيلين ان
 هناك مثل من كان مكان المكان وليس له مكان كذا في الزمان
 الغوثية وليس بعضه بالثبوت في حوا وبعضه بعد احوال
 كذا في الزمان لا لا بد محسوس له كما حفره عنده كذا في الزمان
 محسوس له وكان وسكون في حوا في اوقاتنا في حوا محسوسا
 الحوادث والظواهر انكم لا مهيبة في الزمان عندكم كذا في حوا
 البنية واما حفره في حوا وما ضويرة ومسقية ما بالثبوت في الزمان
 ايضا ومثل هذا الذي ذكرنا في الامور الحاصلة كما يثبت في حوا
 الفضلاء وها في قوله انه علم الحوا في حوا في حوا في حوا
 يقال من علم في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا
 في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا
 وضمير في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا
 الركا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا في حوا

[illegible]

وهذه الاقسام دايمة كمن سبق فانه مضاعف لاجزاء الواجب اياه
 في الحق لا يقول الواجب اياه اضافة الى الواجب اياه
 انه يوجب ان يعلم الحق بالاشياء في الازل بالعلم الالهي البسيط وان
 يقال هذا العلم غير وجودي اذ في علمه يكون العلم الذي هو اضافة
 العالم والعلوم اضافة الى العالم والعلم نفسه وكما في دعوى
 الغير لا يقابل به هذا المقام وبقائه في كفاية السبق لا اعتبار
 في هذا المقام وسبح تعظيم الاشياء التي لا يقال ان يكون العلم
 لا لا اضافة فلا يتصور عليه ما يدعى بتدبر كون العلم اضافة لان
 سبب اذ لا حاجة الى سابق مسبب المكملين لا في سابق مسبب
 الا ان قال على سابق مسبب المكملين ولم يقل على مسبب المكملين
 وان بعد وجوده وان كان من سبب سابق علم حادث اذ العلم الالهي
 المستحق كان على سبب الكلام في العلم الالهي بلا واسطة في غاية
 متناهية واليوم الى ان شاء الله تعالى في التوفيق الكاد ان يكون العلم
 والمتمم ان شاء الله تعالى بعد ان العلم ليس بالفعل في المثال
 احواله الخ لا في ذلك والفان في كونها في كونها في علمها في كونها
 ان يكون في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها
 الذي ذكره في حال الجيب اه قالوا في تمثيله في علمه في علمه في علمه
 عنها فانه يحضره حاله بسيط جدا فاحصل تلك الافراد التي
 مقصورة على الفصل ابطال الامام ان الذي هو العلم الالهي في كونها
 كما يقال في علمها فانه قد زيد وتفضل وفي بعض المقامات
 لم يزد من ان كان في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها في كونها

بالوجود العلم

سبح

كل منها او مجموعها شقها شقوق الترتيب اشقت ان اذا حصل العلم
 الاجزائي البسيط بالاشياء كالوجودات في علمه فلا وجود له
 لانه لا ينطق على شيء او ينطق على شيء او شيئ فقط فاما ان ينطق
 على كل واحد دون واحد الكل مجموع لو كل واحد واحد والكل مجموع
 على الكل مجموع فقط دون كل واحد واحد وهذه صورتان في العلم الاول
 انطبقا لمراد واحد على واحد في الحقيقة او المفهوم ان حقيقة
 الاشياء معلوم والعلم بالوجود الكل ليس على الاشياء حقيقة
 المتشرك ولكن شئت حصول القدرة المتشعبة التي هي حقيقة العلم
 بالوجود وصح ان يرفع في حاشية على الخبر ان الحاصل حقيقة العلم
 انما هو المفهوم الكل في موضوع البعض الطبيعي والمتعارف ولا يكون
 وجود المفهوم في الحقيقة في المتعارف لانه لا يكون له الافراد وكونه في
 للاحاطة الافراد ان كانت للاحاطة العقل في ما هي حيث هذا الوجود
 ينزع من الافراد في نزع العقل في الاشياء الخارجية لا حاطة به ان
 ليس في الخارج وجود مفهومي ذات الاعم وصفه فلا حصل في
 الوجود الخارجي هو الذات والوصف متشعب في وجود الوجود الذي
 بالتمسك وموضوعه التقضية الطبيعي لا يمكن ان ينزع من الافراد كالكلام
 منه البهر فليس وجود البهر وجود الاعم حقيقة ولا بالوصف ولا كذلك
 وجود موضوعه الطبيعي ليس وجود الافراد لا حقيقة ولا بالوصف بل
 هو الفرق بين العلم بالوجود وبين العلم بالوجود الذي هو الخارج عن العلم
 وفي الطبيعي علم الوجود التي تظهر في الجواب الذي ذكره في حاشية في
 بقوله ان المفهوم الخارج لا حاطة بنفسه وهذه الملاحظة كما في حاشية

موضوعات

للاحاطة اوده ان افرادها حاصل في كونها
 وكونه مرآة

في التفسير

كالتفسير

المستأنز

كما لو اذنه والبرودة مثلا فاجاب بان الانصاف انما يلزم ان لو كان
 المحصول في مسترة للقيام به وليس كذلك فان بين الحصول وانجاز
 فارقا فمجرد تقرر كلامه بوجه لا يكون مستلزما لان وظيفة المن كلف
 بتوجه المن على التلبس الا ان يقال ان ذلك الشئ في سماء من كثر
 كحفظه والتحقق كما يكون في الانجاب والدعوى لاني لا اخلص
 واعلم ان المشهور ان شئنا الذي يخصه من هذا النوع في شئنا
 نفسه ولكن نعم في عبارة هذا المصنف على ما في جواب الاستدلال
 ان مصنفه متفطر به حيث قال ولا ينضم اقضاء الصواب في
 الحرارة والبرودة وقول الذي قلنا فان من القول هو مع القيام
 مع قول حصولها في الذهن وقال ش رهم هذا من اجل الاول
 ودفعت بعض غيرهم ايضا وحاصل الجواب كونه ان في جوابه
 على شرحه الذي على سياق ما يسمي المتكلمين ان العلم من وكيف في
 النفسانية مما تلف للمعلوم بالذات كما تقول برأى الشئ والمثال
 ان كما تلف برأى الشئ في ان رأى الشئ لا يتولد من قيام المعلوم
 بالذهن ولا يحصل من حقيقة بل معلون ان اطلاق حصوله في
 مسامحة مع حصول المعلوم في الذهن ان يوجبه في الذهن فاجاب
 عرض وكيف وجوه اخرى كما انك عنه ذلك المعلوم مما كانه متفاد
 بجلب الوجه كالصورة الوسيطة المنقوشة من الجوارح على العين
 انما رجع عنها في الصورة والمحاكاة لا حصول له في الجوارح ولا في
 حقيقة بل الجلب في الحصول المعلوم في الذهن حقيقة متفاد في القيام
 فالمعلوم حاصل في الذهن في قيامه والعين قائم به وصفه لا مخالف للثبوت

كيف
 يما كنه
 الخ

منقوش

هو ان لا يمتد الحق في ان الاشياء حاصله بانفسها الا اذا كان
 ولا يلزم الاشكال في حصوله في انصاف الذهن بل لان الاشياء ليست
 بعلم بالذهن حتى يلزم الانصاف بها وكذا لفظ ان العلم والمعلوم
 متجان بالذات وتوافق تدبرها في الشئ في ان العلم والمعلوم متجان
 بالذات وكذا لفظ ان المعلوم حاصل في الذهن حقيقة ولكن لا
 في العلم الحصول فرب سوس اسعداه في الشئ ان العلم في ان
 حاصله بانفسها والعلم حاصل في كنه كنه والعلم والمعلوم واحد
 بالذات ثبت ان بعض المتفكرين في الاذكار في ان الاشياء
 في الذهن بانفسها والعلم والمعلوم واحد بالذات مع ان العلم
 من ان مقلد كان المعلوم ونقل ان هذه عبارة دهر كنه
 كنه حاصل في الذهن وهو عرض وكيف كنه لو وجده كنه
 من مقلد في قولنا في الشئ ان الصورة الذهنية كنه كنه
 ان هذا كنه القائم بالذهن موجود في الخارج الا ان لو وجده
 كنه في الجوارح في الجوارح من مقلد في قولنا في الشئ ان
 بقولنا ان موجود في الخارج الا ان وكيف وليس كنه لو وجده
 كان من مقلد في قولنا في الشئ ان العلم بالذهن وكنه كنه
 في الصورة كنه كنه انما كنه في انما كنه في انما كنه
 الصورة في الوجود لا من موجود في الجوارح بالذهن ولكن واه
 من ان القول بان المعلوم حاصل في الذهن حقيقة متفاد في
 كما ابداه في علم كنه في العلم عدم حصوله في واه في انما
 يوافق في الصورة في الجوارح كنه كنه في واه في الجوارح في الصورة

المقول

المعبود

على خطه النسخ على جواب على حيث قال في الامور على الارادة
 فان الحكم الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 الامور على الارادة بان يقال في الحكم على الارادة ان الحكم على الارادة
 يكون الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 التوبة المحذورة المحذورة من الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 على ذلك لا حسن ولا صحيح الى التوبة من الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 الرضا على المصنف في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 بهذا الاعتبار كونه في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الرضا على المصنف في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 هو مقتضى ذلك ان كان مسئلة لا فاش رايه جواب بان يرد
 على انه ملازم ان فالرضا وبما حكمه سلم الرضا على الارادة فالامور
 بالرضا على الارادة من حيث الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 حسن ولا فاش على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 وان الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 والامر على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الاخير من حيث الحكم والبعض من حيث الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 ايضا فيكون من حيث الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 التوبة والجواب في التوبة وعدم كون الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 ام لا وهذا الجواب على الاشارة في معاملة المورث في وقته في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم
 كثيره والحال في الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 وعدم كون الجواب على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة

كذا

على التوبة من الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 عاصيا فان الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 عاصيا على ما ذكرت وانما الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 لانه في رضا في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 السلطان على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 لقول انما يات بالامور رضا في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 رضا في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 لا دخل لارادة في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 كالحال لانه عاصي في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 على الارادة بما يرد على الجواب في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 ان التوبة من الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 يوزن به الطاعة والمصلحة والذين لا يوزن به الطاعة في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 على ان فان التوبة المعطوف بولده في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الذي يرد عليه ولده في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الذي يرد عليه ولده في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 لكنه لا يرضى فالواجب انما يكون في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 وتأثير او علم في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 ليضطرر لكذا وكذا في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الحكم على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 الامور على حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة
 مواضع الرضا في حيث لا يرد عليه الا ان يحكم في الحكم على الارادة

المقرر

ازلاوا

۱۰۰

بموسم طور ۱۵

واما كثيرة **قوله** كانوا يسيرون انبياء بالاباء وتبرل عوف
 عيسى عر السلام اني ذابب الي ابي وايمك سفت لك اني قبيط
 حيث قال وايمك فانه بالانفاق لا تقول احبكم لولا اني
 بالانفاق ثم الراد المجهول المكسرة ثم الفان ان كثر الامام المكسرة ثم
 ايمك ثم الطاء ثم الالف المقصورة لفظ عبرة ومعنا طائف روف
 بين الحق والباطل **قوله** كبريل في صورة دحية الكلبي يظهر فيهم
 انهم فاعلون بنو جرشل وهم كونه جسماء كقول بكاء وجريل
 جردوه هو العقل النفعال وبك ان الشرح جرشل والام طائفة
 الخلق الالهة بل البعير **قوله** لا بد ان يكون صفات الكمال في الاله
 بزم انصافه لنقص **قوله** لو لم يكن حال المحل في الاله
 لم يكن مسبوقا لكمال كمال اخر لانه لو كان كل منها كمالا لكانت صفات
 في وقت في الاوقات ما هي بزم النقص في ذلك الوقت كمال
 ان نصف كمالات المتعاقبة كل وقت وان لا يكون ثم ما
 برفال شرف في كمالات والامر النقص بصفاء ذلك الكمال
 في ذلك الوقت وقد قرنا فيما سبق ايضا **قوله** بل قد عرفنا ان كمال
 متوجها في اول باب الاضافات لرب في صفات الكمال في كماله
 ان لا نصف بها الواجب بها اصلا وكمال ان نصف بها في كمال
 اخبرنا ساعد قورس في قدره انه حاصل ان الوجود الازلي في الاضافات
 لا سبيل في كماله المستزاد كعدم اختصاصه بالواجب المستزاد
 نقص فلا تصعب بها الواجب ان الوجود الحادث له في كماله المستزاد
 قدم الحقائق فلا تصعب بها كماله في تصعبه اقول بعد ما لا يفي بحسب

الاول

ص ٧
 ان الازل ليس زمانا مجردا حتى يكون بعده زمان الحوادث في كماله
 اول معان على مع الازل كقولوا هو الزمان الاول المسام في كماله
 المبدأ لكل حروف من في ذلك الزمان يكون بعد زمان حدوثه
 على زمان حدوثه من حدوثه فانه اوجها لولا يرد في
 اليوم مثلا والنصف الواجب كماله في هذا اليوم لم النقص والاف
 لعدم انصافه في الامس والاضافة في الامس لم النقص
 لعدم انصافه في الامس والاضافة في الامس لم النقص
 لعدم انصافه في الامس والاضافة في الامس لم النقص
 زمان الحوادث وعندها في اول زمان الحوادث في النقص
 الاضافات بعد حدوثها وفي حال الحجاب الذي بعده
 وهو قوله لانه من ان يقال وجود العالم في الازل في كماله
 فان كان كماله وجود الحادث سلم كماله في وقت
 معين فعدم النقص فيه وبعده ايضا او انصف في كماله في وقت
 ان بزم عدم الاضافات لا انصاف في الواجب بها ان لا
 ابروان كمال كمال الاضافات لكونها صفات الواجب بها
 كماله لثباته في الازل من السواء في الازل والازل
 وجود الحادث في وقت وقدمه في كماله في كماله
 صفه ولا يمنع الحشر **قوله** بطلان الاتحاد على ثلثة اشياء
 الازل الاتحاد الذي يستدل على اسفاه بها هو هذه الاشياء
 فاصل الاتحاد بوجه اخر بغيره كحوزه وجوده في كماله
 اخر حيث كماله ان كماله في كماله ولا يكون كماله في كماله
 في الاول وان لا كماله في كماله في كماله وان لا كماله في كماله

٥٨

او البعد عبارة على حركاتها غير ان تارة من السقف في
 وجوه وعند ذلك ينفذ لك ان تها من احدى الجوانب
 المحيطة بالحي في الانحاء والكل من غير الظاهر راسا والحي من
 اسفل العرج ساء ويلات لم يصح به الصواب وحسب ما بالسيال
 والرجوع في الحيض والحمام والحيض والتابع ما يورثه في السنت
 كما روى عن عمر بن الخطاب انه سأل سائل عن سائل عن سائل عن سائل
 بالارة والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض
 معلوم والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض
 الشد بين السطرين اضطررت عما في الموروثه فينبغي ان يكون
 بحسب الضرورة وتكون الشارعة ضرورة البرهان ولا ينبغي ان يكون
 بعض ما نراه فالطاهر فما اعتقدوه من ان ذلك ليس له سبيل
 المذكور اقول بالتقريب حكم المورثه ما قبل الروية ما في التعلية
 وحكم الاشوي ما قبل التجميع من كون الاول سره دون الثاني كما يار
 الجذع من والذين انهم في كلام الامام جبان الغفابين لان الله تعالى
 ان لم يعمل في السقف والقول مع القوم به عن طريق علم ان المورث
 بتدلي الروية عن القوم ولو سلم ان انهم يقولون عن القوم
 بتدلي الجذع من عن القوم **وليس** ولا يلحق فيكم لان السقف
 قلة لكم ومما فيكم **وليس** اما يحصل بالمجاهات والحب انهم
 للقب المورث وعدم القوم المورث وعدم وساد جسم كفيف في الار
 والمورث ولو كان المورث مضافا لانه او يورثه ولو كانت كفيف في
 سودا الشئ والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض والحيض

قارونه المورثه الشئ من البصر سواء كان مخروفا مصفا
 مخروفا كما في خطه او خطا في البصر سره كحركة قاعه مخروفا
 والفاقة على ان يقرر على سطح المجر وهذا كما ذهب اليه اهل
 الاختلاف ومعه اهل الطول واما ما لا يطابقه في السقف صورة
 المورثه المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 ومنه ان سطوا واما ان سلف المورثه المورثه بين الراي والمورث
 كالمورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه واما ما في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 ولارتفاع المورثه كدبب الراي المورثه في المورثه في المورثه
 ثم في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 ولا جلد في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 اطلاق المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 والمورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 ايضا في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 بالمورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه
 المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه في المورثه

المورثه

التوجه ان لا يسلك احد في العقلاء ومنه ان لا يرد بانه يحصل فيهم
 الشرح الجبر للقول في المفصلة ان **قول** في استوار الجبل وهو ان
 ونفسه ان لا يرد على الروي على استوار الجبل مطلقا او على
 ليكون محققا على عقب النظر بل لا يرد وهو ان لا يرد في الاستوار
 ان كان الاستوار واحدا منها عرفت على استوار الجبل مع ذلك
 في حال الاستوار او الحكم واللازم احكاما في الكلام فان استوار الجبل
 من حيث هو في حد ذاته كالحكم في الاستوار عرفت النظر
 الفاء وان طار الاستوار الساب واللاحق فان في وجود النظر
 لا سلم وجود المشروط فلهذا في الشرط ليس ما توقف عنه لا
 يكون ولا خلافه اما الشرط التعليم فمما لا يتبع به الجواب في
 على الشيء وجعل في الروي كقوله في قوله الاستوار حال
 محتمل ان يحصل بدل الحكم الاستوار لول ان من كان في الزمان
 يكون المعنى في الاستوار بشرط الحكم والانه كاك فانظر في
 والكلام على زعم ام لا فان لزوم ليس بظاهر **قول** كالطول والارتفاع
 هذا بناء على طول الوضو هو امر رغب الجسم في الاجزاء والاعراض
 في هو من باب الاشاعة والخصا المحل في تقدير كونه الطول والارتفاع
 عوضا عن واحد من الاجزاء فيزعم انهم الخوف ان لا يتبين او في كل
 واحد من قيم الوضو الواحد بالخصا محال مسدود في التمام
 انه وكذا الكلام في الاجزاء ايضا وفيما مستغن عنه وعدم الخصا في
 واحد طرأ في التمام على الجرم ومع طرأ في الطول كونه الطول
 الوضو في محال تام فان الفاء بين يديه كونه في القولون بوجهين

٧٢
 نقل في بعض الاحتمال باق على حال وسبق في كل ما جعل
 اد اثبت في القول بها **قول** بل في شيء مشترك بينهما
 هو ان على مشترك في حال ام المدين حيث بين الروي في الاستوار
 محال في الروي امر اعتباري في حيز ان يكون على اعتبار
 معني الروي محال في وجوده او المتعلق بالامر والكلام في
 يرد ان الفاء الواحد النوع في ان يعلل محققا في كمال الكلام
 في معني الروي وعلى ما يرد اما قد نرى شيئا من غير
 هو في حيز ان يرد كونه جبر الوضو فاننا في اوفى
 محال ان ما على الروي هو الوضو المشترك لا الخصا
 بهما لا فرق في ان الهوية المطلقة المشتركة بين الخصا
 امر اعتباري في وجود الامر والحقيقة فلا يتعلق بها الروي في
 المدرك في زيد في تلك الصورة المدرك هو خصوصية في
 الا ان لولا كماله في لا يمكنه على تفصيله فان دراسته في
 صفاته وقوة وضعف فلسفيا ان يكون كل حال وسبق في
 اجزاء المدرك وما سبق في الاجزاء في الاستوار في تقدير كونه
 عند الروي واشراكه بين الجميع لا يرد في الواجب في
 خصوصية الواجب في او خصوصية الجبر والوضو في
 الذي ان هو الروي عند محقق ما يصلح متعلق في الجبر في
 الروية الا ذلك **قول** علم سبق الا الوضو في حال الامام
 من اصحابنا في العلم ان المراد هو الوجود فقط وانما لا يرد
 المحلفات على علم بالفرده وهذا كونه لا يرضيها على الوجود

فلو ان استند كل من الحرفين الى الكل وان اردت زيادة تفصيل كلام
 فاحتمل انما قلناه سابقا في بحث وجوب النظر في مقدار ما يتبع
 من ان يكون له في صورة من صورته خالفه الحرف في المحذور المحذور
 انما اراد به ان لا يتبين وتبين وتبين **فول** لو كانت محذورة
 انما ان العادة تفصيل الدليل انما القدرة مثلا لو قدرت فاما ان
 تكون لكل مقدرة واحدة على كل الامور التي هي في الوجود
 كل من يصدر عنه كمالا اعتبارا بهذا المبدأ في التبع في هذه الصورة
 او لا او يكون لكل من هذه المبادئ قدرته على كل صورة فيكون
 الامور التي هي في الوجود سواء كان صدورها بالقدرة والاختيار
 او لا لان اجل المسألة سواء كانت متساوية او متفاوتة في
 والامر المسألة وانما ان يكون قدرته على الامور التي هي في الوجود
 والاختيار سواء ان يتعلق كل منها بالامر المسألة في الوجود والاختيار
 بالمتساوية ونفسا بالامر المسألة ولو كان مجموع القدرة متساوية في الوجود
 والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 فلو ان يكون القدرة الى بقية المبادئ واحدة في القوة والاختيار في الوجود
 المختلطة بل يجب ان يكون الاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 المختلطة في القوة والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 متساوية في الاختيار في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 وذلك ونصيرها الواجب الى الجواب فيصدر عن الواجب
 بهذه القدرة سائر القدرة وانما هي انما لو كانت القدرة
 فاما ان يكون مجموعا مستند الى القادر او يكون مجموعا مستند الى القادر

المتكثرة

سورة

فلو ان يكون مجموعا مستند الى القادر ونفسا الى القادر
 وانما اعتبرنا الخطا في القدرة انما يتبين في ذلك المبدأ في الوجود
 انما له الموجب الى الواحد والآخر سواء فظهر ما في كلامك ان
 ولكن لا يخص التبع في الوجود على كل من يكون له القدرة الى الجواب
 على تقرير هذه القدرة ايضا ان القدرة الواحدة اما مستندة
 القادر في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 الموجب ونفسا الى الواحد والآخر سواء فظهر ما في كلامك ان
 كجاء بان القدرة في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 منها وفي هذا المبدأ يتوجه في قدر استناد القدرة الى الجواب
 بان يكون له الجواب في القدرة بالامر المسألة في الوجود والاختيار في الوجود
 منها في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 وذلك او لو كان في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 التوافق على ما ذكره الشرح وبما ما قلنا من ان المبدأ في الوجود
 من عدم السابح عدم سابه في الوجود والاختيار في الوجود
 غير متساوية بل كل واحد منها متساوية وما ذكره ان رتبته متساوية
 بالفضل ويجب على ما ذكره ان رتبته تكون عددا متساوية في الوجود
 المقدورات الى الوجود بالمتساوية لان القدرة على كل واحدة
 بطرف الوجود والعدم في كل واحد من المبادئ في الوجود والاختيار في الوجود
 يكون الوجود والعدم في الوجود والاختيار في الوجود والاختيار في الوجود
 وتعلقها على طرف الحكم على السواء على ما في **فول** ان التبع في الوجود

كانت خفية واشتبهت بالبرية وغير ذلك من كونه متخالا من الاول
من الالف او من الالف الى الالف بل من الالف واحدة الى غير ذلك
لان مثل كل جملة من الاعداد والمساوية غير متناهية في الوجود بل
جملة واحدة نسبت الى غير المتساوية نسبة الواحد الى غير الواحد
عندما لا يتولد من غير تقرر الشبهة كما صلاهم كانوا على محال ان
المعنى هو الذي يعقله كما يريد ولكن لم يكن معناه بل كان عدم
ما بينا فيما عرفت واما في كونه متخالا لاسف للاخرين
ولا يخفى ان غير الاطلاق الى باب بقوله تعالى اني علم بالانفرد
ولما سألوا الله ان يبعث لينا نبيا من آلهم فقال لهم سوء الاطلاق انه
الرجوع الى ما يكون موجباً لولم يقم فيه الحدوث على الجمل بل في مقام
رفع الشبهة المذكورة في تراجم تنبيه القياسين المذكورين واما
اذا كان في مقام الحقيقة عننا فلا يمكن من اطلاق لفظ الحدوث
لان في الحدوث باق وهو من عدم سوا اوله لفظ
عنه ولم يطق في الحقيقة كحسب ان من احد المقدمات الالف
وهو له ويؤخر زعمه في باب التوهم الى حدوث الكلام الصغير
منه انه لو افق الاشياء في من صور القياس الثاني في **قوله**
ويجب اليه ان كلامه صفة له مولف في الحروف والاصوات
الحادثة القائمة قالت الكرامير العقلاء لو افقونها في مقام
الصفة الحادثة من حيث وان كثره باللفظ فان كانت
قالوا ان الدلالة والقرينة ما شأنه في محل تكرار المعنى والجملة
ما شأنه في ذاته وكذا ان معناه والمبهر به كثر في المعنى

والجواب

قوله والمبهر به كثر في المعنى
وهو الذي هو المحسوس ثبت هو ما في هذه الاشياء من حيث هو
وهو الذي هو المحسوس من حيث هو وما عدا ذلك هو الذي هو المحسوس
والاشياء في الوجود والاشياء في ذاتها مع عرض للمعنى والاشياء
لما في تلك الاشياء المذكورة لو ثبتت لكانت على ما في الحقيقة
مطلقاً في اي قسم كان وكما هو المدعى مع عدم الادلة على
اقول كما مر في العلم بان من حدوث كل هذا على الالف في ذاته
واما الالف فانه لا يدخل تحت فرق الزمان فيكون ان يكون وقت
ولان كان احد طرفيها حدث **قوله** وجوب كل كلام في ذاته اقول
لا يخفى انه في هذا الالف للاشياء في الذات الى الكلام النقيض
الا ان ذلك لا يثبت لان الالف في الوجود في تنبيه القياسين
بالنسبة الى الكلام النقيض مكان الواجب على ذلك ان يكون
القياسين في الالف كالمطلوب في الالف في الالف في الالف
المعنى في مقام الاشياء من الشبهة المذكورة لكان لروجه
في ما اقره امره في جواب ايراد الالف في موضع ذلك هو في
محل تأمل ويرد على الاستدلال على ان الالف يستدل على ذلك
منه **قوله** والادلة على حدوث الالف استدل المحل على
القرآن لفظي ما حدث بوجه الاول انه علم من النص في الالف
بالضرورة حتى العوام والصبيان ان الالف هو هذا الكلام
من كثر في المعنى المقنع بالجملة بالاستفادة وعندها
الصفة كثر الخلف في ان ما شئت كثر في الالف والجملة
خواص القرآنية انما تصدق على هذا المؤلف لحدث الالف

ذكر القول بها وهذا كمرار كوعيا لقوله تعالى انما ارسلنا
 و فرسانا النبي صلى الله عليه وسلم بالسلام بشهادة النعم من ملك الله
 الاخر وقوله تعالى لا تسبوا الانبياء لانهم كانوا رسل الله
 في كل حين كلام الله ومكتبه بالانصاف ومقرنا بالحق
 في الجملة ومفضل الانصاف والامانة لقوله تعالى انما ارسلنا
 انما تم فقلت وقابل للنبي وهو في ذات الحوت لانه اذ رجع
 الى قومه ولا شيء منها يصور في القديم لان ما ثبت قدمه احسن عدم
 في قوله تعالى انما ارسلنا من قبلك الا انك تقول انما ارسلنا من قبلك
 ان تقول انك من قبلك واجاب قدماء الاشاعرة انه لا يرد في
 اسم كلام الله بطريق الاثر انك علم هذا الموضع الحادث هو المتعارف
 عند القدماء والقواء والاصول والعقائد والبرهان والحوادث
 صفات الحروف وسمات الحروف والاطلاق بين اللفظين كسب
 انه قال على كلام القديم من لو كان في غيره الالفاظ غير انه كان في
 الاطلاق كالحال لان له اختصاصا خاصا وهو انما افرغ من ان
 الاشياء في النوع المحفوظ لقوله تعالى هو وان يحيد له في محضه واللات
 في ان الله تعالى لقوله تعالى وان تقول رسول اكرم وصاحب المواقف
 على كلام الشيخ الاشعري ان الالفاظ طوائف في المعاني فيقول
 جواب الوجه المذكور ان الحروف ترجع الى الصفات المتعارفة بكلام
 لفظيا كان او لفظيا لا يعنى الكلام اللفظي ولا لفظيا والى
 اشار لقوله والاولى بالادراك انما اختلفت افعال اسكان اللفظ
 العلم ما اول اسان احرار في ان ما تذكروا كل احرار من سواد

ع

في كل من لا عين ولا سمع الا انما ارسلنا من قبلك من قبلك
 بالفتح ويكون ما يقوله كل قارئ لفظ الاشارة في هذا على تقدير ان
 الكلام لفظي ويكون في سماعه في الاصوات المتغيرة بتوحيده
 احتصاص موسى على السلام بانه كلامه واختار الامام في الاسلام
 وجوابه انه سمع كلامه بالاصوات ووجهه في سماعه في الاخر
 بكلامه وكيف ويحذر ان يخلو الروية والسبب لكل موجود لبعضه
 سمع جميع الحيات على خلاف العادة واختار الشيخ ابو منصور الحارثي
 والاستدلال به السبق الاستدلال في انه سمع جميعه كمن يصوت
 مستجاب للعباد والوجه الثالث من استدلال المولى ان كلامه كان
 اذ لم يزل في الكذب في اختياره لان الاجابة بطريق المضمر كمن كان
 مثل انما ارسلنا وقال موسى وعيسى فقولوا له في ذلك وصدره
 سبقه وقوله في الخبر والاصول السبق على الازل في عين الكذب واجب
 ان كلامه والازل لا يصف بالافعال والحال والمستقبل لعدم الزمان
 وانما يصف من ذلك فيما لا يزال في الصفات وحدثت الادمية
 والاوقات والحقق في جميع القول ما ان الازل مدلول الالفاظ
 عن حروا في القول بان المتصف بالحق وغيره انما هو اللفظ ذو
 المعنى القديم كذا في الشرح الجدي للشيخ في قول الاضوية المعقولة
 اللفظ مثل قوله انما ارسلنا كذا ليس من الالفاظ المعقولة بالحق
 كلام او دالة على ما في قدمه على ما لا يوجب ما تذكروا على ما طلب
 انما تذكروا انما بالحق لا يكون ما تذكروا على ما تذكروا
 عن زمان الحال بالحق لا يكون كذا وما تذكروا انما ارسلنا من قبلك

شيعة

كبره حال الارسال قبل ان يرسل على يدى ذلك الشخص الاول
 ان ارسلت كذا وكذا ولا اعتبار بربك كذا وكذا مع ان الارسال
 باليد الى الكعبة في زمان الى فنظرنا الى حال ذلك المصطفى فغير
 عندهما من مستقبل لكره بالانظر الى ذاته وعلمنا ان بالانظر الى
 كالمقدم الالب على الالب فلا عذر ولو لم يكن كلامه وكلامه
 وزنه صف بركه لا لارسال بحسب الصفات نعمه الامم لوجه
 بغيره من غير ان يرسل ان كلامه السيف يكون زمانا وصفه بالار
 فيكون الحال والى في المعقود من قول الله تعالى كبره الصفات
 قد بعثنا من قبله لادبره المذكورة زمانا علم وكلامه النفس على كل
 منقول لفظ الكلام في قوله الى الزمانات بعضها الى بعض فكون
 جولة على راسه على كبره الى كبره فاق واشتد قولهم القول ان
 منقول اللفظ الى انه كبره الى قولهم الجحيم منقول اللفظ هو الارسال مع
 الاضمار والعلى لا الارسال فقط فلا عذر مثله لارسال الارسال
 بحيث يحصل له في واحد بكنهه واذا اخبرنا عن ذلك الزمان في قول
 زيد بكنهه في الجحيم بغيره من قول زيد بكنهه ان علمنا واحد
 في الجحيم فظهر ان منقول اللفظ هو الاضمار والعلى **قوله** والى
 لا تفاق بينهما اذ اقول لو كان الوجود والعدم الكلام لفظ هو الكلام
 النفي والاضاف الواجب به لكان لكل من الكلمات وجود وصف
 الواجب بكنهه ولا اخفاه من غير الكلام والعلية لا يكون منشاء الا
 وليس مناسبي الكلمات في علمنا بالترتيب الذي وقع في الصف
 الترتيب منشاء الترتيب والكلمات معلومة معلومة لا يكون في كبره

ع

لوجود

بالوجود لقياسها به وطبر ان العبد لا دخل لها في الاتصاف مع الوجود
 على الوجود وهو كان يلزم اشتراك جميع المعبودات في الاتصاف بالوجود
 به والصفه لست كلاما على ما قاله في انه مبداء الكلام مع انه يراد
 بكلام الصفه اي الصفات المعقودة الثبوت او صفه هي الصفات
 وايضا تعدد الصفات وايضا القول بان كلام الله تعالى هو الكلام كله
 بكنهه الله تعالى في علمنا الازلي سلمه كماله لاني في الوجود والعدم
 هو مستلزم عدم ما يميز كبره الوجود والعدم قد اذن في كبره
 ان علمنا اجمالا في كبره لا يلزم وجوده ولا سلبه في كبره
 ولم في كلامه قائل ان الله تعالى على كل امر توفيقا
 النفس والفضل بغيره بغيره منشاء **قوله** ظاهر كلام مقدم الارسال
 انه اذن راعى انه لا يريد بهذا في مقصود **قوله** ولا يلزم على ذلك
 رتبة المعالي وقد علم ان رتبة المعالي بغيره بغيره حيث قال من كونه
 ما بين الوجود والكلام الله حقيقة انما يكون كونه الوجود كماله الحقيقة
 بعد التوجيه لا يراد على ما ذكره ان رتبة المعالي بغيره بغيره
 ايضا والوق بان الصفات على ما ذكره ان رتبة المعالي بغيره بغيره
 المستقر من ليس كبره بل باعتبار الوجود والعدم لاني في كبره
 ما ذكره ان رتبة المعالي بغيره بغيره منشاء **قوله** والى
 من الاسماء اه بغيره الائمة المذكورة اعمالي في كبره بغيره بغيره
 لو كان لكل منها معنى اخص من الصفات الواجب بكنهه بكونه لاني في كبره
 الحق المذكورة مما يمنع من التوصيف كما في قوله تعالى قال صرنا
 علمنا علمنا حيث قال صرنا بلفظ قد فانه قد علمنا في كبره

المقام

فإنه لا يظهر أنه غير موجود في الحقيقة بل هو الذي لا يظهر
 فهو نفس هذه السبب والاضطرار في بيان نفسه كما كان في
 مدعيه لبيان مدعيه لم يأت بالبرهان الكلام في مقام التبيين على ما
 بل هذا أقرب من قوله بل إذا صح مدعيه يقول أنه قد حصل
 كما يتبين من جواز مدعيه شرح التجربة بعد عام هذا التعليل في العلم
 عبارة في فقدان الذات وبطلان فلا يجوز موضوع الوجود في
 شيئا واحدا لعدم الحفظ وحرمة الذات قبل العلم فالتجربة
 المودع واختصاصه لاختصاصه لأن كان لكونه شيئا حركيا
 في حال العلم فهو باطل لأن المدعي لا يثبت وإن كان المدعي
 الوجود ولا يثبت على الترتيب في النظر الكائنات وذلك في مقصود
 مع فقدان الاستدلال لا توجد بالاختصاص العرفي في الاستدلال
 ووجه لا يقال بل كونه متبنا إلى **ب** دون **د** مستدلا بخصيص
 لخاصة بالمدعي كما ذكره لأن نقل الكلام إلى التسمية كان
 شخص **ب** على شخص **د** دون شخص **ا** قول هذا الكلام أعني إذا كان
 للشخص نوع وكان الشخص **ب** **د** من نوع شخص **ا** فموجب الشخص
 إلى شخص **ا** **د** شخص **ا** وإذا كان الشخص لا نوع كما هو المشهور
 منه مدعيه بل في فلا يوجد شخص ما حل فثبت شخص **ا** في شخص
 ليس لأنه مثل بل لأنه نفس وليس كذلك شخص **د** ولا مشروط
 على مدعيه الشخص عن ذاته من حيث أن شخص كل شيء على وجوده
 وعلى الفاعل راجح فإن أراد المدعي الخاص هو الوجود المطلق في حقيقة
 نزع لأن المحقق من مفهومه في ذلك المضمون مضافا إلى الابهام

سبب

٢

٢

١

سبب

١١

اولاً فاما ان يكون الاداء ما كان على من فاء اولاً فاما
 وحين قد سكت المولى هذه الامة على نفا الشفاء اولاً فاما
 واحب بانها مخصوصة بالكتاب والادب والادب والادب
 والشفاء ولونه ابيض الخفا معتم والادب زلت رذائل كالتس
 من علمنا انهم شفاء لهم وادبوا لودل بمره كالتس على نفا الشفاء
 على نفا الشفاء من الضيق والاضيق وبه الخفا بالكتاب والادب
 الضيق رقيقة برون الشفاء من الخفا بالكتاب والادب
 من كتابات كالتس وكلمة مصدرة وكلمة وقت والحكمة على
 به والوجه من الشفاء من الكتاب والادب والادب والادب
 عن كل عيب كلمة ولكم غير الشفاء من الشفاء

بذل اول ما هفتة من رقم ما هفتة العلماء

الدوا في انهم الشفاء من الشفاء

في اول ربيع الاول سنة

قد وقع الفرج في تحريم الشفاء من الشفاء
 مولانا يوسف القزويني عليه قودة المتأخرين مولانا
 مرزا جان الشيرازي في تاسع عشر من شهر ذي القعدة
 ثلثة واربعون من الالف خطا حقها دار دوست محمد علي
 له ولوالديه في يومه الخط في القفا من دبره
 وكاتبه يمين في الرب

١١١١

١١١١



